



ترجمـــــــات (١٤)



مدخل إلى الدليليَّة

نظرية في التبرير الإبستمولوجي

دانيـــال إم ميتـــج

ترجمة

محمد سيد سلامة

nama-center.com



لماذا هذا الكتاب ؟

لما كانت الدليلية أطروحة عن التبرير الإبستمولوجي؛ فإنه من الممكن اعتبارها أطروحة حول ما يلزم الشخص لكي يعتقد بطريقة قابلة للتبرير أو بطريقة عقلانية، وذلك بالمعنى الذي يرى أنه ضروري للمعرفة.

وللدليلية إصدارات قد تتباعد بحسب ما يقدمه كل إصدار من مزاعم مختلفة، ويرى المؤلف أن كثيرًا من الخيارات واسعة التباين متاحة لمن سعى إلى تطوير هذه النظرية والبناء على ما توفر من أبنية تأسيسية لها، إذ أنه ثمة أفكار على سبيل المثال تدور حول أي من الحالات العقلية تعد كدليل، بالإضافة إلى تصورات مختلفة لمفهوم امتلاك الدليل، وكذا طرق متعددة لفهم الفكرة الأساسية للدعم، فضلًا عن الطرق المتنوعة الممكنة لربط هذه المفاهيم الرئيسية الثلاثة.

في هذا المدخل، الذي يصدر في نسخته العربية عن مركز نماء، يقدم المؤلف فيه عرضًا شاملًا للبنى الأساسية لنظرية التبرير الإبستمولوجي، ويتناول أهم الاعتراضات الواردة عليها، وهو الأمر الذي دعا المؤلف لعرض أبرز النظريات المعرفية المعاصرة، والتي بسطها ووضحها المترجم في حواشيه على المتن المترجم.



ترجمـــات (١٤)

المؤلـف:

دانيـال إم ميتـج

- أستاذ الفلسفة المساعد بجامعة روتشستر بالولايات المتحدة.
- حاصل على الدكتوراة من جامعة روتشستر بالولايات المتحدة عام ٢٠٠٩.
- له عدد من البحوث والدراسات التي تتركز حول الفلسفة ونظريات المعرفة.

المترجم:

محمد سيد سلامة

- باحث ومترجم من مصر.

الثمن: ٣ دولار
أو ما يعادلها

ISBN 978-614-431-709-9





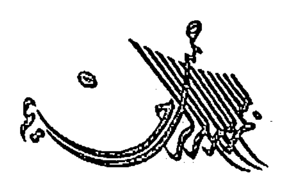


مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa Center for Research and Studies

info@nama-center.com

مدخل إلى الدليليّة

نظرية في التبرير الإبستمولوجي





ترجمـــات (١٤)

مدخل إلى الدليليّة

نظريـة في التبريـر الإبستمولوجـي

دانيـال إم ميتـج

ترجمـة

محمد سيد سلامة



مدخل إلى الدليليّة
(نظرية في التبرير الإبستمولوجي)
المؤلف: دانيال إم ميتج / ترجمة: محمد سيد سلامة

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٧م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر مركز نماء».



بيروت – لبنان
هاتف: ٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧
E-mail: info@nama-center.com

الفهرسة أثناء النشر – إعداد مركز نماء للبحوث والدراسات
سلامة/ محمد
مدخل إلى الدليلية (نظرية في التبرير الإبستمولوجي)، دانيال إم ميتج (مؤلف)، محمد سيد سلامة (مترجم)
٩٦ ص، (ترجمات، ١٤)
ببليوغرافيا ٩٢ – ٩٥
٢١,٥×١٤,٥ سم
١. نظرية المعرفة. ٢. نظرية التبرير المعرفي. أ. العنوان. ب. السلسلة.
ISBN: 978-614-431-709-9



هذا الإصدار هو الترجمة العربية لورقة بحثية بعنوان:
Evidentialism
Author: Daniel M. Mittag

المُحتَويات

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

في (عام ١٩٦٨م) نشر إريك فون دانكن كتابه المثير للجدل: «عربات الآلهة: ألغاز الماضي التي لم تحل». الذي زعم فيه أن الأديان والتقنية التي عرفت في الحضارات القديمة (كحضارة المصريين القدماء والبابليين والصينيين وغيرهم) ترجع في أصلها إلىٰ كائنات فضائية متطورة. ذلك أن ما خلفته تلك الحضارات من آثار وفنون يشير إلىٰ مستوىٰ تقني ومعرفي أعلىٰ بكثير مما كان متاحًا للإنسان القديم في ذلك الوقت. فإما أن هذه الآثار من نتاج كائنات فضائية متطورة، أو أنها من نتاج أولئك الذين تعلموا من (الفضائيين) القدر اللازم من المعرفة للقيام بهذه الأعمال المعمارية والفنية. ولما كان الفرق في التطور المعرفي والتقني بين أهل الأرض و(الفضائيين) هائلًا؛ فقد نظر الإنسان القديم إلىٰ أولئك الهابطين من السماء كآلهة سامية، ومن هنا نشأت الأديان ليتواصل بها الإنسان مع تلك الكائنات المتطورة.

علىٰ الرغم من أن الكتاب قوبل باستهجان من قبل المجتمع العلمي آنذاك وتم تصنيفه علىٰ أنه من كتب العلوم الزائفة Pseudoscience إلا أنه قد بِيع منه أكثر من سبعة ملايين نسخة، واعتقد كثير من الناس في الغرب صحة ما فيه من فرضيات.

والسؤال: هل ثمة معايير معرفية تحدد لنا ما إذا كانت تلك الفرضيات تدخل ضمن نطاق المعرفة الموثوق بها أو الاعتقاد العقلاني؟ هل ثمة معايير تحدد لنا ما الذي ينبغي أن نتمسك به من المعتقدات وما الذي ينبغي أن نتخلىٰ عنه؟ هل يلام الموقف الاعتقادي لأولئك الذين اعتقدوا صحة مثل تلك الفرضيات؟ وهل لأولئك الذين رفضوا وأنكروا الشرعية المعرفية لهذا الرفض؟

تتطلب الإجابة علىٰ هذه الأسئلة النظر في طبيعة المعرفة[١] والمبادئ التي تحكم عملية الاعتقاد العقلاني، وهذه إحدىٰ

---

(١) تنقسم المعرفة من حيث النوع إلىٰ ثلاثة أقسام رئيسة: (١) المعرفة القضوية propositional knowledge أو Knowledge-That وهي معرفة الوقائع التي يعبر عنها بالقضايا. (٢) معرفة المهارات العملية وصنع الأشياء Knowing-How. (٣) معرفة الأشخاص والأماكن Knowledge-Wh. (وهي تختلف عن مجرد معرفة حقائق عن الشخص والتي يمكن التعبير عنها بالقضايا). والنوع الأول هو المقصود في السياق الإبستمولوجي. أنظر:

Richard Feldman, *Epistemology*, (Pearson Education, 2003), p. 8-12.

المهمات التي يحاول الإبستمولوجيون القيام بها. فالإبستمولوجيا هي العلم الذي يعنىٰ بوضع الشروط والقواعد العامة التي بها يحصل الناس علىٰ المعرفة والاعتقادات العقلانية، ولا يفهم من ذلك أن مهمة الإبستمولوجيا البحث عن صحة المعتقدات الجزئية. علىٰ سبيل المثال: ليس من شأن الإبستمولوجيا أن تحدد ما إذا كان ثمة وجود لكائنات فضائية ذكية أم لا، فهذه وظيفة علماء الكونيات والفلك، وإنما تعنىٰ الإبستمولوجيا بالقواعد الكلية والشروط العامة التي تمكننا من الوصول إلىٰ المعرفة. ويمكن للمرء بعد ذلك أن يطبق هذه القواعد الكلية علىٰ الاعتقاد الجزئي لينظر ما إذا كان يرقىٰ للدخول في نطاق المعرفة أو الاعتقاد العقلاني أم لا.

وقد درج المنشغلون بعلم الإبستمولوجيا علىٰ تحليل المعرفة إلىٰ ثلاثة مكونات أساسية:

(١) الاعتقاد.

(٢) الصدق.

(٣) التبرير.

فكون (س) يعرف أن (أ) هو (ب)، يعني: امتلاك (س) لاعتقاد صادق مبرر أن (أ) هو (ب). وعلىٰ هذا الأساس تعرف

المعرفة تقليديًا بأنها: الاعتقاد الصادق المبرر Justified True Belief، ويعبَّر عنها في الإنجليزية اختصارًا بـ (JTB).

أما المكون الأول وهو **الاعتقاد**[1]: فلأن الشخص لا يمكنه أن يملك معرفة عن أمر ما إذا لم يكن لديه اعتقاد عنه، والمقصود بالاعتقاد هنا أعم من أن يحصر في الموقف الاعتقادي الإيجابي (الاعتقاد بصدق القضية)؛ فالموقف الاعتقادي تجاه القضايا يشمل: الاعتقاد بصدقها، أو كذبها، أو التوقف في الحكم عليها؛ فالقضية التي لا تعتقد صدقها ولا كذبها ولا أنت متوقف في الحكم عليها لا يمكنك أن تملك معرفة عنها.

لكن هذا العنصر وحده غير كافٍ فنحن نخطئ أحيانًا في معتقداتنا ونعتقد في أمور كاذبة، ولا يمكن للإنسان أن يعرف أمرًا كاذبًا؛ فلا يمكن أن يكون صحيحًا أن تقول: «هو يعرف هذه القضية لكنها كاذبة»، علىٰ سبيل المثال: لا يمكنك أن

(١) معنىٰ كلمة (اعتقاد) في السياق الإبستمولوجي أعم من المعنىٰ المتبادر إلىٰ ذهن القارئ العربي عادة مما هو مرتبط بالمضمون الديني، فالاعتقاد هنا: أي رأي، أو فكرة، أو قضية يقبلها الشخص أو يقتنع بصحتها لأسباب مقبولة لديه بغض النظر عن كونها مقبولة لدىٰ الآخرين. هذا الاقتناع يجعل الفكرة تسيطر علىٰ عقل الإنسان، وقد تدفعه للسلوك وفقًا لها.

تعرف أن أنور السادات كان رئيسًا لدولة الإمارات، وسبب عدم إمكان معرفتك بذلك هو أن السادات لم يكن رئيسًا لدولة الإمارات. إذن صدق المعتقد عنصر ضروري للمعرفة، وهو المكون الثاني[(١)].

لكن ليس كل اعتقاد صادق يشكل معرفة، فنحن نرىٰ حالاتٍ كثيرة يحالف الحظ فيها شخصًا فيعتقد بقضية صادقة لأسباب غير مقبولة، كالتخمين مثلًا، فلا يمكن لهذا الاعتقاد أن يشكل معرفة وإن كان صادقًا، وإنما فقط ذلك الاعتقاد الصادق الذي يتوصل إليه بطريقة صحيحة هو الذي يشكل المعرفة؛ ولذلك كان التبرير ضروريًا للمعرفة وهو المكون الثالث.

لكن السؤال: ما هو التبرير؟

للتبرير تصورات مختلفة؛ فالتبرير عند اللاهوتيين البروتستانت مثلًا -كما يذكر ألفن بلانتنجا- يتم من خلال الإيمان، وهذا يختلف عن مفهوم التبرير لدىٰ الإبستمولوجيين الذين تتعدد نظرياتهم في طبيعة التبرير.

---

(١) وضع الفلاسفة نظريات متعددة في الصدق وأشهرها نظرية التناظر أو التماثل في الصدق Correspondence Theory of Truth. وخلاصتها أن القضية تصدق إذا وجد في الواقع ما يناظرها وتكذب إذا لم يوجد في الواقع ما يناظرها.

وبشكل عام يمكن تعريف (التبرير الإبستمولوجي Epistemic Justification): بأنه المعيار التقييمي المعرفي الذي يحدد ما إذا كان لنا الحق أو الشرعية المعرفية في التمسك باعتقاد ما أو طرحه، كما أنه المعيار الذي يحدد ما إذا كان اعتقاد الشخص يرتفع لمرتبة المعرفة أم يقصر عنها.

وبسبب الدور التقييمي الذي يلعبه التبرير فإنه غالبًا ما تستخدم كلمة (عقلاني) كمرادف للتبرير، فالقول بأن: (الاعتقاد مبرر) يرادف عند كثير من الفلاسفة القول بأن (الاعتقاد عقلاني)، والشخص (العقلاني) هو الذي يتمسك (باعتقاد مبرر).

وللتبرير الإبستمولوجي طابع ديونطولوجي واضح بالإضافة إلىٰ الطابع التقييمي المعرفي. كما بيَّن بلانتنجا في كتابه Warrant: The Current Debate: أن فكرة التبرير غارقة بشكل كبير في مصطلحات علم أخلاق الواجب Deontology مثل: الشرعية، الإلزام، الواجب. فالاعتقاد يكون مبررًا للشخص إذا -وفقط إذا- كان الشخص محقًا في أن يعتقد به، أو إذا كان قد أتم واجبه الفكري المتعلق بالاعتقاد. بالرغم من ذلك ينكر كثير من الإبستمولوجيين المعاصرين الواجب الأخلاقي للتبرير لكون الاعتقاد في تصورهم أمرًا لا إراديًا، لا يمكن التحكم فيه كتحكمنا في الحركات الإرادية.

ولقد ظل التبرير حلقة الوصل الحاسمة بين الاعتقاد والمعرفة منذ أفلاطون حتىٰ قام الفليسوف الأمريكي إدموند جيتيه Edmund Gettier بتحدي التعريف التقليدي للمعرفة في ورقة قدمها (عام ١٩٦٣) بعنوان: «هل الاعتقاد الصادق المبرر معرفة؟» Is Justified True Belief Knowledge?. حيث قدم جيتيه في هذه الورقة عدة حالات تتعارض مع التعريف التقليدي للمعرفة عرفت بحالات جيتيه Gettier cases (أو مشكلة جيتيه The Gettier problem). وكان لورقة جيتيه أثر كبير في مجال الإبستمولوجيا حيث مثلت ميلادًا حديثًا لهذا العلم، فكانت الإبستمولوجيا بعد جيتيه تختلف عما قبلها. ورغم الهزة العنيفة التي تلقاها التعريف التقليدي للمعرفة بعد ورقة جيتيه إلا أن (التبرير) لا يزال يشكل مكونًا أساسيًا للمعرفة عند غالبية المشتغلين بالإبستمولوجيا، وقد ظهرت في الخمسين سنة الأخيرة نظريات كثيرة في التبرير الإبستمولوجي، وتمثل (الدليلية Evidentialism) إحدىٰ أبرز هذه النظريات.

تحمل الدليلية أطروحة أساسية وهي: أن التبرير -وبصورة منفردة- وظيفة الدليل الذي يملكه المرء، ويمكن العثور علىٰ الفكرة الأساسية للنظرية في كتابات العديد من الفلاسفة. علىٰ سبيل المثال يقول جون لوك معبرًا عن روح الدليلية:

«الإيمان ليس إلا موافقة العقل الحازمة، والذي إذا كان منظمًا، كما هو واجبنا، فلا يمكنه منح تلك الموافقة الحازمة لأي شيء إلا بأسباب وجيهة، ولا يمكن أن يكون خلاف ذلك. فهذا الذي يعتقد دون أن يملك أي سبب لاعتقاده، قد يكون في غرام مع أهوائه الخاصة، لكنه لم ينشد الحقيقة أبدًا كما يتوجب عليه، ولم يقدم الطاعة لخالقه الذي منحه هذه القدرة العقلية ليستخدمها ويحفظ بها نفسه عن الوقوع في الخطأ»[1].

أما كلفورد فقد صرح بأهمية الدليل في مقولته الشهيرة: «إنه لمن الخطأ دائمًا، في أي مكان، ولأي أحد، أن يعتقد بأي شيء مع عدم كفاية الأدلة»[2]، ونرى مثل تلك العبارات التي تؤكد على محورية الدليل في تشكيل الاعتقاد العقلاني في كتابات هيوم وتوماس ريد وغيرهم، بل يمكن القول إن الفكرة الأساسية للنظرية -أعنى محورية الدليل في تشكيل الاعتقاد

(١) John Locke, An Essay Concerning Human Understanding, edm Am Cm Fraser (New York: Dover, 1959), IV. xvii. 24, pp. 413-14. I Was led to this passage and the passage after this by Earl Conee and Richard Feldman, who cites it in *Evidentialism Essays in Epistemology* (Oxford University Press, 2004), p.1- p.2.

(٢) W. K. Clifford, "The Ethics of Belief", *Contemporary Review* (1877); reprinted in Clifford's Lectures and Essays (London: MacMillan, 1879). The quotation is from p. 183.

العقلاني- هي فكرة بدهية لا يكاد يختلف عليه أحد. ومع ذلك انبرىٰ فلاسفة معاصرون لدحض النظرية وإبطالها مما دعا إريل كوني وريتشارد فلدمن -وهما أبرز من كتب في الدليلية- إلىٰ حمل لواء الزود عنها، وهما لا يخفيان اندهاشهما من أولئك الذين رفضوها.

وللدليلية إصدارات متعددة بحسب الاختلاف في المفاهيم الأساسية المكونة لها، كمفهوم الدليل، ومفهوم امتلاك الدليل، ومفهوم الدعم الذي يمنحه الدليل للاعتقاد، ولا تزال النظرية في طور الاكتمال والتدقيق.

وفي هذا المدخل يقدم دنيال أم متيج Daniel M. Mittag عرضًا شاملًا للبنىٰ الأساسية المكونة للنظرية ولأهم الاعتراضات الواردة عليها. وقد تعرض الكاتب في مدخله للعديد من النظريات الإبستمولوجية المعاصرة، فقمت بالتعريف والبيان لهذه النظريات، وتوضيح ما بدا لي أنه بحاجة إلىٰ توضيح، فكانت هذه الورقة بعد الحاشية (وكلها من وضعي) = تعد مدخلًا للنظريات الإبستمولوجية المعاصرة بشكل عام.

والكاتب هو أستاذ مساعد في الفلسفة حصل علىٰ الدكتوراه عام ٢٠٠٩ من جامعة روتشستر بالولايات المتحدة، وهو عضو بالجمعية الفلسفية الأمريكية (APA). درَّس وقدم أبحاثًا في

الإبستمولوجيا، وفلسفة العقل، وفلسفة اللغة، في عدد من المؤتمرات والمجلات الفلسفية. ومن الأوارق البحثية التي قدمها هذه الورقة عن الدليلية والتي نشرت في المجلة الفلسفية الكندية وغيرها من المجلات الأكاديمية بعنوان: "Evidentialism".

واشتمل هذا المدخل علىٰ مقدمة وخمسة أجزاء:

الجزء الأول: تكلم فيه عن الطابع البدهي للنظرية الدليلية.

والجزء الثاني: تناول فيه المفاهيم الأساسية لبنىٰ النظرية، وقسمها إلىٰ أربعة أقسام، هي:

(أ) التبرير القضوي والتبرير الاعتقادي.

(ب) الدليل.

(جـ) امتلاك الدليل.

(د) الدعم.

الجزء الثالث: تناول فيه أبرز الاعتراضات المطروحة علىٰ النظرية وقسمها إلىٰ خمسة أقسام، هي:

(أ) الدليل المنسي.

(ب) ضد الفهم الاحتمالي الاستدلالي للدعم.

(جـ) المناشدة الأساسية للديونطولوجي، وتحته ثلاثة عناوين فرعية:

(١) الوجوب يستلزم الإمكان. (٢) مطلب جمع الأدلة. (٣) واجب عدم اتباع الدليل.

(د) الرد البرجماتي.

(هـ) الاعتقاد العقلاني ببطلان النزعة التشكيكية.

الجزء الرابع: وفيه خاتمة البحث.

الجزء الخامس والأخير: وفيه قائمة بالمراجع التي وضعها الكاتب لبحثه والمراجع التي اقترحها لمن أراد أن يتوسع في القراءة.

والله ولي التوفيق

محمد سيد سلامة

الدَّلِيلِيَّة

Evidentialism

• تعرَّف الدليلية في علم الإبستمولوجيا -كأطروحة في التبرير الإبستمولوجي- علىٰ النحو التالي:

EVI[1]: يكون الشخص (س) مبررًا في اعتقاده بالقضية (ق) في الزمن (ز) إذا -وفقط إذا- كان دليل (س) علىٰ (ق) في الزمن (ز) يدعم الاعتقاد في (ق).

ولما كانت الدليلية أطروحة عن التبرير الإبستمولوجي، فهي أطروحة حول ما يلزم الشخص لكي يعتقد بطريقة قابلة للتبرير أو بطريقة عقلانية، بالمعنىٰ الذي يُرىٰ أنه ضروري للمعرفة. وللدليلية إصدارات قد تتباعد بحسب ما يقدمه كل إصدار من مزاعم مختلفة حول: أنواع الأشياء التي يمكن أن تعد كدليل، وما يلزم الشخص حتىٰ يمتلك دليلًا، وما يلزم دليل الشخص

---

(١) (EVI) هو رمز للصياغة التي اختارها الكاتب للتعبير عن النظرية.

حتىٰ يدعم الاعتقاد في قضية ما ... وهكذا. وبالتالي فإنه في حين أن EVIª يشار إليها غالبًا باعتبارها نظرية في التبرير الإبستمولوجي تعرف بالدليلية، فإنه من الأكثر دقة أن تعد بمثابة نوع من أنواع النظريات الإبستمولوجية[١]. في ضوء ما تقدم يمكن أن ينظر إلىٰ EVÌ´ باعتبارها الأطروحة المركزية التوجيهية للدليلية؛ فبالرغم من أنه يمكن صياغة العديد من النظريات الدليلية المتباينة إلا أن جميع نظريات الدليلية تتوافق مع EVÌ´.

وقبل أن ننتقل إلىٰ مناقشة التفاصيل، من الجدير بالذكر أن ننبه علىٰ أن الدليلية من النظريات البارزة أيضًا في فلسفة الدين؛ ولها في ذلك المجال مجموعة منازعاتها الخاصة التي لن يتم تغطيتها في هذا المدخل. وللاطلاع عن وضع الدليلية في فلسفة الدين انظر: المقالة الكلاسيكية لألفن بلانتنجا Alvin Plantinga: (العقل والإيمان بالله Reason and Belief in God). وللمزيد من المناقشات الموسعة انظر: (الإيمان المسيحي المبرر Warranted Christian Belief) لبلانتنجا.

(١) دعوىٰ ظاهرة الوجاهة مختصرة[٢] A Brief Prima Facie Case:

(١) يقصد أن شأنها أعم من أن توصف بأنها مجرد نظرية في التبرير الذي هو مبحث من مباحث الإبستمولوجيا.

عندما نفكر في ما يلزم الشخص لكي يعتقد على نحو عقلاني أو مبرر، فإن تفكيرنا يقودنا إلى أنه لا بد أن يكون لدى الشخص أسباب وجيهة (أو بعبارة أدق: أسباب كافية للاعتقاد بأن القضية صحيحة). ويقودنا تفكيرنا أيضًا إلى أن الشخص الذي يعتقد بشيء من غير سبب على الإطلاق، أو لأسباب واهية جدًّا، لم يسلك سبيل الاعتقاد على الوجه الذي ينبغي له. هذا التعويل على الأسباب يبدو محوريًا لمفهوم الاعتقاد المبرر. لذلك ليس من المستغرب أن تذهب الرؤية التقليدية إلى أن الشخص لا يكون مبررًا إلا إذا كان يملك أدلة كافية على اعتقاده. ومن هنا فإن الدليلية يمكن النظر إليها باعتبارها: المفهوم الافتراضي (البدهي)، أو مفهوم الحس المشترك[1] Commonsense للتبرير الإبستمولوجي. ويمكننا حقًا أن نرى

---

(١) المقصود: الدعوى الحدسية البدهية التي لا تحتاج في قبولها إلى دليل ما لم يثبت العكس.

(٢) الحس المشترك -بحسب فلاسفة المدرسة الأسكوتلاندية والمدرسة التوفيقية- هو قاعدة الذهن، وعماده الثابت، وطبيعته الذاتية، حتى لقد أطلق بعضهم اسم الحس المشترك على ما تشترك فيه عقول الناس من معانٍ كلية ثابتة لا تتغير، ومبادئ بديهية وأحكام أولية عفوية. وهذا الحس المشترك جزء من العقل، لا العقل كله؛ لأن العقل يحيط بالمبادئ البديهية والمعاني الكلية إحاطة تامة دقيقة، في حين أن الحس المشترك يكاد لا يرقى إلا إلى مجرد=

محورية هذا المفهوم للتبرير علىٰ مدار تاريخ الفلسفة، لا سيما عندما تجشمت الفلسفة النظر في مشكلة النزعة التشكيكية[1]. فلكي نبرر رفض مزاعم النزعة التشكيكية نريد أولًا أن نعلم ما بأيدينا من أسباب لاعتقاد بطلان النزعة التشكيكية. فالمعالجة التقليدية تذهب إلىٰ النظر في الأدلة أو الأسباب المتاحة للشخص.

ولذا نرىٰ، بطبيعة الحال، هذا المفهوم التقليدي يتجلىٰ في كتابات العديد من الفلاسفة البارزين.

ديفيد هيوم، علىٰ سبيل المثال، قال: «إن الرجل الحكيم . . . يتناسب اعتقاده مع الأدلة»، ومضىٰ منتهجًا هذه

= الشعور بها. أضف إلىٰ ذلك أن العقل ينمو ويتقدم باستعمال الفكر والروية، أما الحس المشترك فإنه لا يتقدم، ولا يتقهقر، بل يبقىٰ علىٰ حاله في كل زمان ومكان. فهو العقل الخام، أو العقل الغريزي المتقدم علىٰ العقل المكتسب. انظر: جميل صليبا، «المعجم الفلسفي»، (١/ ٤٦٩). والقول بأن الدليلية من مفاهيم الحس المشترك، يعني: أنها دعوىٰ بدهية ظاهرة الوجاهة؛ بمعنىٰ أن دعوىٰ اشتراط الأدلة الكافية والملائمة للاعتقاد المبرر دعوىٰ مقبولة بداهةً.

(١) النزعة الشكية skepticism: مذهب فلسفي يذهب إلىٰ أن العقل البشري لا يمكنه أن يبلغ بيقين أية حقيقة من النمط العام والنظري ولا حتىٰ التأكد من كون قضية من هذا النوع أكثر ترجيحًا من قضية أخرىٰ. انظر: أندريه لالاند، «موسوعة لالاند الفلسفية»، (٣/ ١٢٤٤).

الفكرة كمثل أعلىٰ في الإبستمولوجي (٧٣). وأيد برتراند راسل الرأي القائل بأن «العقلانية النموذجية تتوقف علىٰ ربط كل قضية لها درجة من الاعتقاد بما يقابلها من درجة مصداقيتها»، وتعتمد المصداقية وظيفيًا علىٰ الدليل (٣٩٧-٣٩٨). وقال كلفورد: «إنه من الخطأ دائمًا، في أي مكان، ولأي شخص، أن يعتقد بشيء مع عدم كفاية الأدلة» (٥١٨). هذه الاقتباسات تساعد علىٰ توضيح هيمنة هذه الرؤية التي ترىٰ أن تبرير الاعتقاد يعتمد علىٰ ما يملكه الشخص من أدلة أو أسباب وجيهة. ومع أن هذا لا يعتبر حسمًا لمسألة التبرير علىٰ الإطلاق، إلا أنه يمدنا بسبب لمحاولة التوصل إلىٰ نظرية في التبرير تنشد الدليل وحده. ما تبقىٰ من هذا المدخل سيكون حول الاعتبارات التفصيلية للنظرية نفسها.

(٢) توضيح النظرية Developing the Theory:

يعتبر رينشارد فيلدمان **Richard Feldman**، وإيرل كوني **Earl Conee** هما من حملا لواء الدفاع عن الدليلية، وقد عرَّفاها علىٰ نحو صريح بأنها: أطروحة حول الحالة التبريرية لكل المواقف الدوكسية[1] (الاعتقادية) **DoxasticAttitudes**، سواء كانت: اعتقادًا أو عدم اعتقاد أو توقفًا في الحكم.

(١) ترجع كلمة (doxastic) إلىٰ الكلمة اليونانية (doxa)، وتعني: العقيدة =

وقد بيّنّا أن: الموقف الدوكسي (د) تجاه القضية (ق) مبرر من قبل الشخص في الزمن (ز) إذا -وفقط إذا- كان دليل الشخص في الزمن (ز) يدعم أخذه للموقف الدوكسي (د) تجاه القضية (ق) (١٥).

يفهم من ذلك أن الدليلية ليست فقط أطروحة عن الاعتقاد المبرر، ولكن أيضًا هي أطروحة عن عدم الاعتقاد المبرر، وعن التوقف المبرر في الحكم علىٰ القضية. ولا يبرر سوىٰ موقف دوكسي واحد فقط تجاه قضية ما في الوقت، وتلك وظيفة دليل الشخص. وسأقوم هنا بالتركيز علىٰ جوهر الدليلية -وهي أطروحة تبرير الاعتقاد المبينة في EVI[8]- وذلك من أجل التبسيط، وأيضًا بسبب أن معظم المعالجات والانتقادات للدليلية تركز عليها. وما قيل عن EVI[8] يمكن، بطبيعة الحال، أن يمتد إلىٰ باقي المواقف الدوكسية، وبالتالي ينطبق علىٰ أطروحة فيلدمان وكوني الصريحة[١].

= أو الرأي أو الاعتقاد أو ما يرجع إلىٰ الاعتقاد. فالحالة العقلية الدوكسية، علىٰ سبيل المثال، هي حالة الاعتقاد أو حالة عقلية تتضمن الاعتقاد، بخلاف الحالات الغير الدوكسية مثل: العواطف والرغبات والأحاسيس والمشاعر.

انظر:

Robert Audi, *The Cambridge Dictionary Of Philosophy*, Second Edition (Cambridge University Press), p. 243.

(أ) التبرير القضوي والتبرير الاعتقادي[1]»

The Justification of Propositions v. The Justification of Beliefs:

من المهم جدًّا، قبل الشروع في تفاصيل النظرية، أن نبين بوضوح أكثر عن أي شيء تعنىٰ النظرية الدليلية. كما عرفتها في

---

(١) الصياغة التي اختارها الكاتب للدليلية تختزل المواقف الدوكسية (الاعتقادية) في موقف واحد وهو الاعتقاد الإيجابي بخلاف صياغة فيلدمان وكوني التي شملت المواقف الدوكسية (الاعتقادية) الثلاثة. ولا يضر ذلك؛ فما قيل عن الصياغة التي اختارها الكاتب يمكن أن يمتد إلىٰ باقي المواقف كما قال.

(٢) المقصود من هذا القسم أن الدليلية تعنىٰ فقط بتقييم الموقف التبريري للشخص تجاه اعتقاد القضايا، وهذا التبرير مشروط بوجود أدلة كافية ووجيهة لدىٰ الشخص، بغض النظر عن كون الشخص يعتقد بها بالفعل أم لا، وبغض النظر عن كون من يعتقد بها = يعتقد بها بسبب ما معه من أدلة وجيهة داعمة أم لأسباب أخرىٰ واهية. وقد عبر كلفورد عن هذا الاتجاه في (كتابه أخلاقيات الاعتقاد) "The Ethics of Belief and Other Essays"، بقوله: «الذي يهم ليس ما يعتقده، أو إن كان اعتقاده صادقًا أم لا، لكن ما يهم هو كيف حصل له هذا الاعتقاد، وما الأدلة التي كانت بحوزته، وما إذا كان له حق في هذا الاعتقاد». بناء علىٰ هذا؛ فإن مطلق الاعتقاد المبرر لا يحتاج إلىٰ مستوىٰ التبرير نفسه الذي يحتاجه الاعتقاد ليرتفع إلىٰ رتبة المعرفة، ومن هنا يتبين أن التبرير له درجات متفاوته في القوة. وقد أشار بلاتنجا إلىٰ ذلك في مقاله Epistemic justification، وكذلك اريل كوني وريتشارد فيلدمان في (Evidentialism: Essays in Epistemology)، فقالا: «طبقًا للدليلية فإن =

(EVI)، فإن الدليلية: أطروحة تزعم أن الشخص كون مبررًا في الاعتقاد بقضية، في وقت ما، إذا -وفقط إذا- كان دليله في ذلك الوقت يدعم الاعتقاد في تلك القضية. ولا تستلزم (EVI) أنه متىٰ ما ملك الشخص دليلًا كافيًا علىٰ (ق) فإنه بذلك يكون معتقدًا أن (ق) علىٰ نحو قابل للتبرير. وذلك لسببين:

السبب الأول: لأن الشخص قد يكون مبرر الاعتقاد أن (ق) حتىٰ ولو قصر عن الاعتقاد بها فعليًا. علىٰ سبيل المثال: قد لا يعتقد الشخص أن (ق) وذلك ببساطة؛ لأنه يقصر عن اعتبار (ق) صادقة أم لا، لكن بالرغم من ذلك قد يكون لديه أسباب وجيهة تكفي لاعتقاده بصدق (ق)، وهكذا يصبح مبرر الاعتقاد

= الشخص مبرر في اعتقاده بالقضية عندما تدعم أدلته الاعتقاد بهذه القضية أكثر من كونها تدعم عدم الاعتقاد أو التوقف في الحكم عليها، ومستوىٰ التبرير الذي تحتاجه المعرفة أقوىٰ من ذلك ... وحتىٰ عندما يملك الشخص تبريرًا قويًا للاعتقاد بقضية فإنه مع ذلك قد يقصر عن الارتفاع إلىٰ رتبة المعرفة لأسباب ثلاثة مختلفة مهمة: (١) قد يكون الاعتقاد كاذبًا. (٢) قد يقصر الشخص عن الاعتقاد بالقضية علىٰ أسس الأدلة المبررة. (٣) قد يكون الاعتقاد المبرر صادقًا لأسباب لا تتعلق بالأدلة التي يملكها الشخص (انظر علىٰ سبيل المثال: حالة جيتيه Gettier case). (ا هـ) انظر:

Alvin Plantinga, *Epistemic justification* (Noûs 20, No1, 1986), p. 3.

Earl Conee and Richard Feldman, *Evidentialism: Essays in Epistemology*, (Oxford: Clarendon Press, 2004), p. 3.

أن (ق)[1].

السبب الثاني: لأن الشخص قد يملك أسبابًا وجيهة كافية للاعتقاد أن (ق) لكنه مع ذلك يعتقد بها كنتيجة لأمر آخر غير تلك الأسباب الوجيهة. علىٰ سبيل المثال: قد يعتقد الشخص بقضية كنتيجة للتفكير الرغبائي[2].

يرىٰ الدليلي في هذه الحالة أن الشخص مبرر الاعتقاد

---

(١) حتىٰ وإن لم يعتقد بها بالفعل. والمقصود: أن كون الشخص مبررًا في اعتقاده بقضية ما = يتوقف علىٰ ما لديه من أدلة كافية لاعتماد هذا الاعتقاد بغض النظر عن الفعل الإرادي القصدي الذي قد يدفع الشخص لرفض الاعتقاد علىٰ وفق ما يؤيده الدليل الوجيه الذي معه. علىٰ سبيل المثال: لو أن شخصًا يملك أدلة وجيهة وكافية علىٰ أن زوجته تخونه مع عشيق لها، لكنه لفرط حبه لها يرفض تقبل هذه الفكرة ويعرض عن الأدلة التي لديه. فهذا الشخص مبرر أن يعتقد الخيانة في زوجته رغم أنه يقصر فعليًا عن هذا الاعتقاد. ومثال ذلك أيضًا: معاندو الأنبياء كفرعون الذي كان يملك الأدلة الوجيهة والكافية الداعمة للاعتقاد بصدق موسىٰ عليه السلام ورسالته، لكنه قصر عن هذا الاعتقاد ولم يتبع ما تؤدي إليه الأدلة. والشاهد: أنه لا يلزم من كون الشخص مبررًا في الاعتقاد بقضية ما (أي: لديه أدلة كافية وملائمة تدعم القضية) أن يكون معتقدًا بها فعليًا، فقد يُعرض عن الاعتقاد الذي تدعمه الأدلة التي يملكها لأنه لا يرغب في تحمل تبعات هذا الاعتقاد.

(٢) المقصود بالتفكير الرغبائي Wishful Thinking: الاعتقاد بصحة أمر ما =

بالقضية لكنه مع ذلك يعتقد بها بطريقة غير قابلة للتبرير[1]. فقد يعتقد الشخص لأسباب أو بأسباب خاطئة.

إحدىٰ الطرق لإيضاح الفرق هنا بأن نقول: الدليلية هي أطروحة بشأن التبرير القضوي **propositional justification**، وليس التبرير الدوكسي (الاعتقادي) **doxastic justification**[2]؛ ذلك أن الدليلية أطروحة عن: متىٰ يكون الشخص مبررًا في اعتقاده بقضية

= لمجرد الرغبة الشخصية، وفي هذه الحالة تكون الأدلة التي لدىٰ الشخص تحصيل حاصل، لا أثر لها في الفعل الاعتقادي.

(١) ذلك لأنه قد سلك في فعله الاعتقادي مسلكاً غير مبرر ؛ فهو لم ينطلق في اعتقاده بناء علىٰ الأسباب الوجهية التي لديه، بل اعتقد لأسباب أخرىٰ واهية أو خاطئة.

(٢) أوضح تيد بوستون Ted Poston في مقاله «الخارجية والداخلية في الإبستمولوجيا»، "Internalism and Externalism in Epistemology" الفرق بين التبرير القضوي والتبرير الدوكسي كالتالي:
التبرير القضوي: هو مجرد امتلاك أسباب جيدة للاعتقاد، أما التبرير الدوكسي (الاعتقادي): فهو بناء معتقد المرء علىٰ أساس تلك الأسباب الجيدة التي يملكها. مثال: لدىٰ مايك أسباب جيدة علىٰ اعتقاده أن فريق مانشستر سيفوز بالكأس؛ فلدىٰ الفريق دفاع متفوق ولياقة عالية واستراتيجية هجوم متميزة. بالرغم من ذلك، فإن مايك ربما بنىٰ اعتقاده بفوز الفريق بالكأس علىٰ التفكير الرغبائي. في هذه الحالة من الطبيعي أن نجعل فرقًا في التقييم الإبستمولوجي لاعتقاد مايك، فنقول: معتقد مايك مبرر بسبب أنه يملك أسبابًا جيدة عليه، =

ما، وليست أطروحة عن: متىٰ يكون اعتقاد الشخص مبررًا. فهذه الأخيرة لا تتطلب فقط أن يكون لدىٰ الشخص أسباب وجيهة للاعتقاد، ولكن تتطلب أيضًا أن يكون سبب اعتقاده هو تلك الأسباب الوجيهة(١).

(ب) الدليل Evidence:

= لكن اعتقاد مايك بهذه الدعوىٰ علىٰ الوجه الذي تم بيانه غير مبرر؛ لأنه بنىٰ اعتقاده علىٰ التفكير الرغبائي لا علىٰ الأسباب الجيدة التي يملكها. هذا التفريق بين التبرير القضوي والدوكسي يشير إليه بعض الإبستمولوجيين: بالتفريق بين التبرير والتأسيس الجيد foundedness.-justificationandwell انظر:

Ted Poston, *Internalism and Externalism in Epistemology*, Internalism and Externalism in Epistemology. (http://www.iep.utm.edu/int-ext/)

(١) خلاصة هذا القسم: أن الدليلية (عند كثير من الدليليين) لا تعنىٰ بالموقف التبريري للأسباب القصدية التي أدت بالشخص لاتخاذ قرار الاعتقاد، فهي ليست نظرية عن الفعل العقلاني وإنما هي نظرية تعنىٰ بالموقف التبريري المعرفي للاعتقاد: هل يكون الشخص مبررًا إذا اعتقد أن (ق) أم لا؟ فالتفتيش هنا متعلق بالموقف التبريري تجاه الاعتقادبالقضية، أما تبرير معتقد الشخص فمتعلق بالتفتيش عن سبب الفعل الإرادي الاعتقادي له: هل اعتقد في القضية بسبب ما لديه من أدلة قوية أم لغير ذلك من الأسباب أم لغير سبب أصلًا؟ انظر:

Earl Conee and Richard Feldman, *Evidentialism: Essays in Epistemology*, (Oxford: Clarendon Press, 2004), p.3.

Richard Feldman, *Epistemology*, (Pearson Education, 2003), p. 21-22.

كما تقدم أعلاه، فإن الدليلية نظرية من نظريات التبرير الإبستمولوجي، ومن الممكن أن تصاغ العديد من النظريات المتباينة للدليلية من خلال تقديم تحليلات مختلفة للمفاهيم المكونة لها.

هذا القسم يركز على المفهوم الأساسي للدليل ويوضح مختلف الطرق التي يمكن أن تقيد أنواع الأشياء التي تعد دليلًا. والقسمان: ٢ج (امتلاك الدليل)، و٢د (الدعم) موجهان نحو التعقديات والإشكاليات في الأجزاء الأخرىٰ من **(EVI)**. هذه الأقسام الثلاثة تبيِّن التنوع المحتمل للنظريات الدليلية.

الدليل الداعم أو الداحض لـ (ق) هو -تقريبًا- أي معلومات ذات صلة بصدق أو كذب (ق). ولهذا فنحن نرىٰ أن بصمات الأصابع وحمض DNA، اللذين يعثر عليهما في مسرح الجريمة، وشهود العيان، وقرب مكان شخص ما وقت ارتكاب الجريمة، كل ذلك يعتبر أدلة تؤيد أو تنفي فرضية أن المشتبه به قام بالجريمة. إلا أن نوعية الأدلة التي تثير اهتمام الدليلي ليست مجرد أي شيء ذي صلة بصدق القضية؛ فالدليلي ينكر أن وقائع مثل: **الوقائع المستقلة عن العقل**[1] **Mind-independent reality** أدلة بالمعنىٰ الذي يتعلق بتحديد الموقف التبريري.

(١) الحقائق الموضوعية المستقلة في وجودها عن الإدراك الإنساني.

طبقًا لـ (EVI)؛ فإن الحقائق التي يملكها الشخص هي وحدها التي تصلح لتعيِّن ما إذا كان الشخص مبررًا في الاعتقاد أم لا[1]، ولكي يحصل الشخص علىٰ شيء كهذا لا بد أن يكون واعيًا بامتلاكها، أو بمعنىٰ آخر يملكها عقليًا أو ذهنيًا. بناء علىٰ ذلك؛ فإن الدليل الذي يعتني به الدليلي يقتصر علىٰ الكيانات العقلية (أو -تقريبًا- يقتصر علىٰ المعلومات العقلية). بالإضافة إلىٰ ذلك، فإن المعلومات العقلية التي يملكها الشخص هي وحدها التي تصلح لتحديد ما إذا كان الشخص مبررًا في أن يعتقد أن (ق) أم لا. علىٰ سبيل المثال: اعتقادي أنا أن جونز كان في

---

(١) أما الحقائق الموضوعية التي لا يملكها الشخص، فلا دخل لها في تبرير موقفه الاعتقادي مع كونها ثابتة في نفس الأمر. ذلك يعني أن الذي يحدد الموقف التبريري للشخص هو الحقائق أو المعلومات الذاتية التي يملكها عقليًا لا الحقائق الموضوعية أو المعلومات الخارجة عن نطاق عقله. مثلًا: الحقيقة الموضوعية المجردة أن لمدار كوكب عطارد سبقًا أو تقدمًا في أقرب نقطة يقارب فيها الشمس (Perihelion Precession) لا تمدك بدليل لدعم اعتقادك بصدق النظرية النسبية العامة لأينشتاين؛ إذا لم يكن ذلك معلومًا في عقلك؛ لأنك من الممكن أن تكون غير واعٍ إطلاقًا بهذه الحقيقة عن كوكب عطارد، وعن علاقة هذا الأمر بالنسبية العامة، ولكي تصبح هذه الحقيقة دليلًا تملكه علىٰ اعتقادك بصدق النظرية النسبية العامة لا بد أن تكون هذه الحقيقة عن كوكب عطارد شيئًا أنت تستخدمه لتكوين هذا الموقف الاعتقادي تجاه النظرية النسبية العامة.

مدينة بافلو وقت ارتكاب الجريمة لا يصلح لتحديد ما إذا كنت أنت مبررًا في اعتقادك أن جونز ارتكب الجريمة أم لا.

من الممكن أن تتفق النظريات الدليلية علىٰ ذلك بشكل كبير لكنها لا تزال تقدم اعتبارات مختلفة للدليل. علىٰ سبيل المثال: قد يتصور الشخص أن معتقداته التي يملكها هي وحدها التي يمكن أن تمده بسبب للاعتقاد في شيء، كما يفعل الكثير من أصحاب النزعة الاتساقية[1]. وحينئذ ربما يرىٰ الدليلي أن حالات الاعتقاد هي فقط الحالات الدليلية. وعليه فإن خبرات الشخص (حالات الخبرة Experiential States[2]) لن تكون صالحة من الناحية الدليلية أو التبريرية. مع ذلك تذهب الرؤية القياسية للدليلية إلىٰ أن الاعتقادات وحالات الإدراك الحسية

---

(١) الاتساقيون: هم الذين يرون أن الاعتقاد يكون مبررًا إذا كان ينتمي إلىٰ مجموعة متسقة من الاعتقادات. فلا حاجة في تصورهم إلىٰ أسس أولية مبررة بذاتها تقام عليها المعتقدات كما هو الحال عند أصحاب النزعة التأسيسية؛ فجميع الاعتقادات عند الاتساقيين يجوز تبريرها عن طريق علاقتها باعتقادات أخرىٰ بواسطة التأييد المتبادل. ويسمىٰ هذا المذهب النزعة الاتساقية Coherentism. وسيأتي مزيد من الكلام عن هذه النزعة عند الكلام عن النزعة الداخلية.

(٢) وتشمل حالات الشعور الحسي والاستبطاني كالألم، والخوف، والفرح، . . . إلخ.

-علىٰ الأقل- هي حالات دليلية. فليس فقط ما تعتقده ولكن أيضًا ما خبرته من الممكن أن يمدك بسبب للاعتقاد بأن شيئًا ما علىٰ نحو ما. ولا يقف الأمر عند هذا الحد. علىٰ سبيل المثال: قد يعد الشخص الذكريات، الواضح منها، أو ما يبدو منها أنها حقيقية كنوع من أنواع الأدلة[1].

وفي النهاية: فإن نوع الحالات التي يتخذها الشخص كحالات دليلية سيعتمد علىٰ كل من حدوس الشخص تجاه أنواع

---

(١) يمكن حصر مذاهب الدليليين في تصورهم للدليل في مذهبين رئيسين: (١) النفسانية، ويرىٰ أصحاب هذا المذهب أن الدليل يتكون من عناصر نفسانية. (٢) اللانفسانية، ويرىٰ أصحابه أن الدليل يتكون من عناصر لا نفسانية.

وأبرز الاتجاهات في المذهب النفساني هو الذي يرىٰ أن الدليل يتكون فقط من الحالات العقلية غير الموضوعية Non-Factive Mental States التي قد تحمل تصورًا كاذبًا عن العالم. وليس كل حالة عقلية غير موضوعية يمكن اعتبارها دليلًا بحسب هذه الرؤية. فمثلًا: تخيُّل الشجرة، وتمني الشجرة، هي حالات عقلية غير موضوعية موجهة نحو وجود الشجرة لكنها ليست أدلة علىٰ أن هناك شجرة. الحالة العقلية غير الموضوعية التي تعتبر دليلًا طبقًا للاتجاه النفساني هي الحالات العقلية التي تمثل وقائع العالم. أشياء مثل: الاعتقادات، خبرات الاستبطان، خبرات الحس، خبرات الذاكرة، وربما أشياء مثل الحدس والتبصر العقلي.

أما أبرز اتجاهات المذهب اللانفساني فهو القضوية Propositionalism، =

الأشياء التي يمكن أن تمده بسبب أصيل للاعتقاد، وكذلك على

= الذي يرىٰ أن الدليل يتكون فقط من القضايا، وهناك طريقان للقضوية: القضوية الموضوعية FACTIVEp، واللاموضوعية NON-FACTIVEp. أما الأول فيذهب إلىٰ أن الدليل يتألف فقط من القضايا الصادقة. والثاني يذهب إلىٰ أن الدليل يتألف فقط من القضايا بغض النظر عن كونها صادقة أم كاذبة. ولا شك أن الطريقة التي بها نملك قضايا كأدلة تكون من خلال امتلاك حالات عقلية متنوعة تتضمن القضايا كجزء من محتواها. وعليه فكل من النفسانية واللانفسانية يتفقون فيما يتعلق بكيفية امتلاك الدليل لكنهم يختلفون حول أنطولوجيا الدليل الذي نملكه. ومن أبرز مؤيدي المذهب النفساني: كوني، وفيلدمن، وكوهن، وبولوك، وتشزم، وبركنر، وغيرهم.

يقول كوني وفيلدمن: «تصور آخر يطلق عليه أحيانًا «الدليلية» ويذهب إلىٰ أن الاعتقاد مبرر فقط إذا كان مؤيدًا بالحجة. وبالطبع فإن الحجة لا بد من أن تحتوي علىٰ مقدمات هي عبارة عن قضايا. إذن فهذا النوع من الدليلية يرىٰ أن كل الأدلة هي أدلة قضوية (عبارة عن قضايا). ومما يبدو أن مجرد القضية لا يمكنها أن تمثل للشخص دليلًا جيدًا؛ لذلك من المعقول أن نضيف لهذه الرؤية أن كل الأدلة عبارة عن قضايا معتقد بها. نحن نرفض هذا الحصر للدليل. جزء من دليل الشخص علىٰ دفء اليوم قد يكون شعوره بالدفء، فالشعور نفسه جزء من دليله. ربما أمكن للمرء أن يقلل من الخلاف بين رؤيتنا والرؤية التي نعارضها بالقول إن الحجج من الممكن أن تحتوي علىٰ خبرات كمقدمات، أو من خلال التأكيد علىٰ أن القضايا تأخذ الخبرات كموضوعات لها. (ا هـ) انظر:

Kevin McCain, *Evidentialism and epistemic justification*, (Routledge 2014), p. 20-21.

Earl Conee and Richard Feldman, *Evidentialism: Essays in Epistemology*, (Oxford: Clarendon Press, 2004), p. 2.

استراتيجية الشخص في تجاوبه مع الاعتراضات.

من الجدير بالملاحظة أنه بينما تتعدد خيارات الدليليين حول ما يمكن أن يعد كأنواع للدليل، فإنه ليس مجرد أي شيء عقلي أو ذهني يمكن أن يصنف كدليل بشكل صحيح. وبشكل عام، فإنه فقط تلك الحالات أو الخصائص التي تتميز بأنها في نفسها ذات طابع معلوماتي (أوعلىٰ الأقل يمكنها بذاتها وبصورة مباشرة أن توصل معلومات للشخص) هي فقط التي يمكن أن تصنف كحالات أو خصائص دليلية بشكل صحيح.

بغض النظر عن ما إذا كان شعور الشخص بالألم هو حالة معلوماتية؛ فإنه، إذا جاز التعبير، يوصل بذاته وبشكل مباشر معلومات للشخص؛ لذلك فالمجال مفتوح للدليلي ليصنفه كحالة دليلية. علىٰ النقيض من ذلك، فإن قدرة الشخص، علىٰ سبيل المثال، علىٰ التعرف إلىٰ الأشكال الهندسية المعقدة في نطاق مجال رؤيته لا تعتبر بذاتها نوعًا من الأدلة. (مع أن هذه القدرة من دون شك ستزود الشخص بدليل لا يمكن تملكه بطريقة أخرىٰ). وإنما كانت القدرة علىٰ التعرف إلىٰ الأشكال الهندسية المعقدة في مجال رؤية الشخص ليست نوعًا من الأدلة؛ لأنها ليست حالة معلوماتية، ولا هي حالة توصل بصورة مباشرة وذاتية المعلومات للشخص. بدلًا من ذلك، فإن الذي يتم إيصاله للمرء

من خلال تلك القدرة هو دائمًا شيء آخر. ولذلك فإنه بشكل عام لا تعتبر القدرات الإدراكية ملائمة لأن تعتبر جزءًا من أدلة الشخص. وكما سنرىٰ فيما يلي، لا يعني ذلكَ النفي المطلق لصلة القدرات الإدراكية للشخص بالتبرير في جميع الرؤىٰ الدليلية.

(جـ) امتلاك الدليل Having Evidence:

كما تم الإشارة سابقًا، ليس مجرد أي دليل علىٰ الإطلاق يصلح لتحديد ما إذا كان اعتقاد الشخص مبررًا، وإنما فقط تلك الأدلة التي يملكها الشخص هي التي تصلح للتبرير. هذا التقييد الواضح يحتم علىٰ دليل الشخص أن يتضمن حالاته العقلية فقط. فهو إذن خيار واحد، وهو: أن يكون دليل الشخص في وقت ما (أو بدلًا من ذلك: الدليل الذي يملكه الشخص في وقت ما) يتألف من جميع الحالات الدليلية العقلية التي تحصل للمرء في ذلك الوقت، بما في ذلك **الحالات العقلية الجارية وغير الجارية**[1]. وعلىٰ هذا الرأي فإن أدلة الشخص لن تتضمن فقط خبرات الشخص الحالية وتلك الاعتقادات الحاضرة في عقله؛ ولكن أيضًا العقائد الثابتة أو المخزنة في عقله، حتىٰ وإن كان

(١) يظهر الفرق بين الحالات العقلية الجارية (Occurrent Mental States) وغير=

الشخص لا يستطيع حاليًا أن يتذكرها أو يعتبرها بوعي حاضر.

وحتىٰ نرىٰ كيف يؤثر هذا التصور حول (امتلاك الدليل) في نتائج النظرية؛ تأمل المثال التالي:

نفترض أني أعتقد أن معظم مذيعي الأخبار التلفزيونية يُدلون بتقارير الأخبار اليومية علىٰ نحو موثوق به. فأنا أجد أن مذيعي الأخبار تقريبًا يبثون تقارير أحداث اليوم بصورة متسقة دائمًا مع التقارير التي تبثها وسائل إعلامية أخرىٰ. علىٰ سبيل المثال: لو أن مذيعًا أذاع خبرًا عن حريق حدث في شارع

= الجارية (Nonoccurrent Mental States) بالمثال التالي: عندما أقول: (الملح يذوب في الماء)، هذه العبارة يمكن أن تكون صحيحة حتىٰ ولو لم يكن ثمة ملح في الواقع يذوب في أي ماء في الوقت الذي لفظت فيه هذه العبارة، وهذا يختلف عن العبارات التي تعبر عن حالات معينة تجري الآن مثل: (بعض الملح يذوب في الماء). فالدعوىٰ غير الجارية هي دعوىٰ لا تعبر عن أي شيء يحدث حاليًا ولكن عن شيء معين عرضة لأن يحدث الآن تحت ظروف معينة. لنفترض أنك تعتقد أن كسوة الكعبة تتغير مرة في السنة، اعتقادك هذا نادرًا ما يخطر قبل عقلك؛ ولذلك يعتبر في أغلب الأوقات (حالة عقلية غير جارية)، فإذا خطر لك هذا الاعتقاد الآن تحول إلىٰ (حالة عقلية جارية)، وأما في بقية الوقت الذي لا يخطر لك فيه هذا المعتقد فيبقىٰ حالة عقلية غير جارية، وهو عرضة للحدوث في أي وقت؛ فالمعتقد الجاري يذهب ويأتي بحسب الظروف الذي تستدعي استحضاره من ذاكرة المعتقدات.

(إيلم)، فسأكون قادرًا علىٰ العثور علىٰ الخبر في صحيفة أو جريدة تؤكد أن الحريق بالفعل حدث في شارع (إيلم). وعندما أناقش هذا الموضوع مع الناس سيميلون إلىٰ الموافقة علىٰ أن هذا هو ما حدث فعلًا، وليس لدي أي أدلة قوية ضد هذا الاعتقاد. علىٰ ما يبدو إذن فأنا أعتقد بصورة مبررة أن معظم مذيعي الأخبار التلفزيونية يدلون بتقاريرهم الإخبارية علىٰ نحو موثوق به. لنفترض كذلك أنه منذ خمسة عشر عامًا سمعت شهادة موثوقًا بها أن المذيع مايكستوبجن، تقريبًا، يقدم تقارير إخبارية غير صحيحة دائمًا. في ذلك الوقت اعتقدت أن مايك لا يوثق به إطلاقًا كمذيع أخبار. لنفترض مع ذلك أنه بالرغم من اعتقادي بأن تقارير مايك الإخبارية لا يعتمد عليها وأن الشهادة التي سمعتها بخصوص ذلك لا تزال مخزنة في ذاكرتي ذات المدىٰ الطويل، لكني غير قادر في الوقت الحاضر علىٰ استدعائهم[1] من الذاكرة. ولو أن شخصًا سألني إذا ما كنت أعتقد أن مايك ستوبجن يوثق به كمذيع أخبار أم لا، ربما أُشَكِّل اعتقادًا أن مايك مذيع موثوق به بناء علىٰ اعتقادي المبرر بأن معظم مذيعي الأخبار موثوق بهم.

---

(١) يقصد استدعاء الاعتقاد والدليل علىٰ الاعتقاد الذي هو عبارة عن الشهادة التي سمعها.

طبقًا للرؤية التي تم توضيحها بالأعلىٰ، فأنا هكذا أكون معتقدًا بصورة غير مبررة؛ حيث إني أملك أدلة مرجحة ضد (ق)[1]. لن أكون مبررًا في اعتقادي أن مايك مذيع يوثق به، علىٰ الرغم من أنني قد لا أتذكر إطلاقًا أدلتي ضد هذا الاعتقاد، وعلىٰ الرغم أيضًا من أن اعتقادي هذا قد لا يلام إطلاقًا، وعلىٰ الرغم من أنه قد يبدو لي -بالتمعن العميق- أنني أعتقد كما ينبغي. ربما يجد البعض هذا مخالفًا للحدس البدهي وكنتيجة لذلك ربما نرغب في صياغة أكثر تقييدًا لمفهوم امتلاك الدليل.

أحد هذه الخيارات يذهب إلىٰ أن الدليل الذي يملكه الشخص في وقت ما يقيد بحالة الشخص الدليلية الجارية **Occurrent Evidential States**، بمعنىٰ: أن هذه الحالات تتضمن الموافقة الحاضرة للشخص، تلك الحالات التي هي قِبَل عقله حاليًا إن جاز التعبير. بحسب هذه الرؤية لمفهوم تملك الدليل، فإن اعتقادي المخزن في ذاكرتي بأن مايك ستوبجن مذيع لا يوثق به ليس دليلًا أملكه في الوقت الحالي. إضافة إلىٰ ذلك، فإنه أيضًا ليس صحيحًا بشكل واضح أنني أملك كدليل= اعتقادي بأن أغلب مذيعي الأخبار التلفزيونية موثوق بهم في تقاريرهم

(١) وإن كان غير مستحضر لها.

الأخبارية اليومية، وأنه من المشكوك فيه أن شهادتي ودليلي الاستقرائي علىٰ هذا الاعتقاد يعتبر بشكل صحيح دليلًا أملكه في الوقت الحالي. الوضع التبريري لاعتقادي الحالي بخصوص مايك ستوبجن سيعتمد فحسب علىٰ حالتي الدليلية الحالية. (سيتعين حضور تفاصيل الحالة الواردة في المثال من أجل تحديد ما إذا كانت النظرية تذهب إلىٰ أن الاعتقاد مبرر أم لا).

تكمن الصعوبة التي تواجه هذه الرؤية في أن تظهر كيف يمكن لهذه الرؤية التقييدية لمفهوم امتلاك الدليل أن تفسر التبرير لكل المعتقدات التي نعتقد أنها مبررة. فنحن، علىٰ سبيل المثال، نعتقد أن لدينا بعض المعتقدات (غير الجارية) وهي مع ذلك مبررة. نحن بحاجة إلىٰ تفسير لهذا. وعلىٰ نحو مماثل: يبدو أنه بمجرد أن أفكر (بصورة جارية) في القضية: (جورج واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة)، فأنا مبرر الاعتقاد في ذلك، ولا يعتمد هذا التبرير علىٰ استدعائي الواعي لأي شيء من الذاكرة. أولئك الذين يقيدون مفهوم امتلاك الدليل بـ (الحالات الجارية) للشخص في حاجة إلىٰ تقديم تفسير لهذا أو تقديم تعليل بطريقة ما لهذه الحدوس العامة.

هناك وجهات نظر أخرىٰ لامتلاك الدليل تقع بين هذين النقيضين. الرؤية الأكثر نموذجية هي: (الداخلية

Internalism)[1]، التي قد تذهب، علىٰ سبيل المثال، إلىٰ أن

(١) الداخلية Internalism: أطروحة تذهب إلىٰ أن التبرير القضوي (وليس التبرير الدوكسي) يعتمد بالكلية علىٰ حالات الشخص الداخلية. والحالات الداخلية قد تكون حالات الشخص الجسدية أو حالاته المخية، أو حالاته العقلية (إن فرقنا بين حالات العقل وحالات المخ) أو الحالات التي يمكن الوصول إليها بالتمعن والتفكر. والطريقتان الشائعتان لفهم الداخلية تذهب إلىٰ أن الحالات الداخلية المتعلقة بالتبرير إما حالات عقلية (وتشمل: الخوف، القلق، التألم، الفرح، المعتقدات، الخبرات الحسية، خبرات الاستبطان إلخ)، وإما حالات يمكن الوصول إليها بالتمعن والتفكر.

إذن هناك تمثيلان متمايزان للداخلية -وإن كانا مرتبطين ببعضهما ارتباطًا وثيقًا- أما الأول فيذهب -كما يقترح كل من بولوك Pollock وسوسا Sosa وستيوب Steup- إلىٰ أن معتقدات المرء تبرر فقط من خلال الأشياء الداخلية لحياة المرء العقلية. ويطلق عليها العقلانية .Mentalism وقد نرىٰ في هذا الاتجاه من يؤكد علىٰ أن التبرير يُحدد بصورة كلية من خلال العوامل العقلية الجارية (الحاضرة) occurrent mental factors وليس أي حالات عقلية.

والتمثيل الثاني للداخلية يستخدم فكرة الوصول Access ويطلق عليها الوصولية Accessibilism، و يذهب إلىٰ أن التبرير الإبستمولوجي لاعتقاد المرء تحدده أشياء يملك المرء نوعًا خاصًا من الوصول إليها. يطلق بنجور BonJour علىٰ هذا النوع من الوصول: «الوعي الملائم»، ويرىٰ آودي Audi أن هذا الوصول يتم من خلال الاستبطان أو التأمل والتفكر، ويرىٰ آخرون أن هذا الوصول لا بد أن يكون مباشرًا. =

. . . .

= ومن الفلاسفة من لا يفصل (العقلانية) عن (الوصولية) حيث يرون أن النوع الخاص من الوصول الذي تعتمد عليه كثير من النظريات الداخلية لا يصل إلا إلىٰ عناصر عقلية (سواء كان هذا الوصول يصل إلىٰ جميع العناصر العقلية أو لتلك فقط التي تلعب دورًا في التبرير). و يرىٰ فيلدمن وكوني أننا إذا نشدنا التبسيط والوضوح لفهم النظرية فإنه من الأفضل أن نفهم الداخلية من خلال العقلانية. وإذا قررنا، طبقًا للعقلانية، أن معتقدات المرء لا تبرر إلا من خلال حالاته العقلية فإن هذا يطرح سؤالًا، وهو : ما الذي يشكل الأساس أو يدعم العلاقة بين الاعتقاد وحالات المرء العقلية الأخرىٰ؟

ربما نقول: حتىٰ يكون الاعتقاد (أ) مبنيًا بشكل صحيح علىٰ الاعتقاد (ب) فلا بد أن تستلزم (ب) (أ)، ولا بد أن تكون (ب) مبررة في نفسها؛ حيث إن الاعتقاد غير المبرر لا يمكنه أن يمنح التبرير لغيره من الاعتقادات. ولأن (ب) مبررة فلا بد أن تستند هي الأخرىٰ علىٰ اعتقاد آخر مبرر وليكن (ج)، ولا بد أن يكون (ج) مبررًا باستناده إلىٰ اعتقاد آخر وليكن (هـ)، وهكذا قد نستمر في سلسلة من الاعتقادات المبررة إلىٰ ما لا نهاية وهذا يوقعنا في مشكلة (التسلسل اللانهائي).

وهناك طريقان في الداخلية لمعالجة هذه المشكلة يطلق علىٰ الأول: النزعة الأساسية Foundationalism وهي أطروحة عن البنية المعرفية أو عن بنية المعتقدات المبررة، وتذهب إلىٰ أن ثمة نوعين من المعتقدات المبررة: (١) مجموعة الاعتقادات المبررة التي تمثل الأساس الذي منه تبدأ سلسلة الاعتقادات المبررة. (٢) مجموعة الاعتقادات المبررة التي تبنىٰ علىٰ الأولىٰ. يطلق علىٰ المجموعة الأولىٰ: الاعتقادات الأساسية، وهي معتقدات قادرة =

= علىٰ منح التبرير لغيرها من المعتقدات غير الأساسية ولا تحتاج إلىٰ معتقدات أخرىٰ لتبررها، وهذه الاعتقادات الأساسية يجب أن تكون إما مبررة في ذاتها أو تستمد تبريرها من مصادر غير اعتقادية مثل: مدخلات الحس مثلًا (تحديد مصدر التبرير للمعتقدات الأساسية يحتاج إلىٰ تفسير وبيان إذا أردنا إقامة نظرية تامة كاملة للنزعة الأساسية، وسيأتي مزيد من الكلام عن هذه النزعة).

الطريق الثاني الذي عالج به بعض أصحاب النزعة الداخلية مشكلة التسلسل اللانهائي في تبرير المعتقدات يطلق عليه النزعة الاتساقية **Coherentism** وأصحاب هذا الاتجاه يرفضون فكرة المعتقدات الأساسية المبررة بذاتها ويرون أن ثمة صدعًا في مشكلة التسلسل اللانهائي للمبررات نفسها؛ فهي تفترض أن التبرير يسير علىٰ نمط خطي، والأمر ليس كذلك عندهم. فهم يرون أن التبرير نتيجة لعلاقة كلية شمولية بين المعتقدات؛ بمعنىٰ أن المعتقدات تستمد تبريرها بإدراجها في مجموعة من المعتقدات التي تتناسق مع بعضها البعض ككل متناسق.

وفي مقابل النزعة الداخلية توجد أطروحة تؤكد علىٰ أن التبرير يعتمد علىٰ عوامل إضافية خارجية للشخص مثل: ما إذا كان الاعتقاد نتج عن حالة الأمور التي تجعل الاعتقاد صادقًا أم لا، أو ما إذا كان الاعتقاد أقرب للصدق من الناحية الموضوعية أم لا. وتعرف هذه الأطروحة بالنزعة الخارجية **Externalism** ومن أصحاب هذه النزعة من يرىٰ أن المعرفة لا تتطلب شرط التبرير أصلًا، وعمومًا فإن أصحاب النزعة الخارجية ينكرون الحاجة إلىٰ اعتقادات أساسية أو اتساق بين المعتقدات للحصول علىٰ المعرفة أي إنهم ينكرون النزعة الاتساقية والأساسية، ويرون بدلًا من ذلك أن المعرفة في =

الذي يملكه الشخص في وقت ما هو الدليل الذي يتاح له بسهولة أن يتمعن فيه؛ وعليه فليس كل معتقدات الشخص تعد كأدلة يملكها الشخص في الوقت. وعلىٰ هذا الأساس: فأنا حاليًا مبرر في اعتقادي أن مايك مذيع أخبار موثوق به إذا -وفقط إذا- كان اعتقادي المخزن في ذاكرتي بأن مايك غير موثوق به كمذيع أخبار (وما يدعم ذلك من أدلة) لا يتاح لي بسهولة أن أتفكر أو أتمعن فيه. ويمكن تقديم اعتبارات أخرىٰ متنوعة لامتلاك الدليل والتي تأخذ في الحسبان تفاوت درجات تيسر التفكر والتمعن أو تفاوت مقداره(١).

= حاجة إلىٰ نوع صحيح من العلاقة الخارجية بين اعتقادات المرء والعالم الخارجي.

وتعتبر الوثوقية **Reliabilism** أبرز اتجاهات النزعة الخارجية، وتذهب إلىٰ أن كون الاعتقاد مبررًا أم لا يعتمد علىٰ ما إذا كانت العملية الإدراكية التي شكلت الاعتقاد مصدرًا موثوقًا للاعتقاد الصادق أم لا. انظر:

Earl Conee and Richard Feldman, *Evidentialism: Essays in Epistemology*, (Oxford: Clarendon Press, 2004), p. 47, 54-57.

Ted Poston, *Internalism and Externalism in Epistemology*, Internet Encyclopedia of Philosophy.

David A. Truncellito, *Epistemology*, Internet Encyclopedia of Philosophy.

(١) واضح أن الكاتب هنا قد استعمل من اتجاهات النزعة الداخلية = اتجاه الوصولية Accessibilism.

كل رؤية من هذه الرؤىٰ لمفهوم تملك الدليل توجهها حدوس تتعلق بحالات مشابهة لتلك التي سبق ذكرها بالأعلىٰ، وحدوس تتعلق بمدىٰ كون التبرير واجبًا أخلاقيًا.

نستخلص مما سبق أن نظريات الدليلية يمكن أن تصاغ بحيث تراعي تفسير التباين الحدسي الواسع بشأن الحالات. بالإضافة إلىٰ ذلك، فإنه من دون تحديد رؤية معينة حول ما يلزم الشخص حتىٰ يعتبر مالكًا للدليل = فإنه لن يكون واضحًا أي من الحالات المقترحة يعتبر مثالًا مضادًا للنظرية.

(د) الدعم Support:

تذكر أنه طبقًا للرؤية الدليلية فإن الشخص (س) مبرر في اعتقاده في (ق) في الزمن (ز) إذا -وفقط إذا- كان دليل (س) علىٰ (ق) في الزمن (ز) يدعم الاعتقاد في (ق). وقد رأينا كيف يقدم الدليليون رؤىٰ مختلفة لمفهوم الدليل، ولمفهوم امتلاك الدليل. ويركز هذا القسم علىٰ التعقيدات المتعلقة بمفهوم الدعم.

لعل المسألة الأكثر وضوحًا التي نحتاج إلىٰ توجيه النظر إليها لنفهم ما الذي يتطلبه دليل الشخص ليدعم الاعتقاد في قضية ما = هي مسألة الدرجة التي يجب علىٰ دليل الشخص أن يدعم بها القضية حتىٰ يصبح الشخص مبررًا في الاعتقاد بها. مرة

أخرىٰ، سيختلف هذا من رؤية لأخرىٰ.

إحدىٰ الرؤىٰ النموذجية تنظر لهذه المسألة كما يلي: الشخص يكون مبررًا في الاعتقاد بقضية ما إذا -فقط إذا- كان الدليل الذي يملكه يرجح جانب صدق القضية علىٰ كذبها. احتمالية الصدق التي يقدمها دليل الشخص يجب أن تتعدىٰ (٠,٥) حتىٰ يكون الشخص مبررًا في الاعتقاد بالقضية، لكن الحد الأدنىٰ المطلوب للمعرفة قد يكون أعلىٰ من ذلك بكثير. فلكي نعرف (ق)، فإن الشخص قد لا يجب عليه فقط مجرد أن يعتقد أن (ق) بطريقة مبررة، بل قد يتوجب عليه أن يكون اعتقاده أن (ق) مبررًا لدرجة معينة.

هذه الطريقة لفهم درجة الدعم المطلوبة لكي يكون الشخص مبرر الاعتقاد أن (ق)= طريقة مطلقة، أو ربما أمكننا القول إنها طريقة لا سياقية Non-Contextual[١]. الدرجة المطلوبة هي نفسها

(١) النزعة السياقية الإبستمولوجية Epistemic Contextualism -كما يراها ديروز DeRose- تشير إلىٰ أن شروط صدق أو كذب عبارات الحمل المعرفي -وهي عبارت تأخذ الصورة التالية: (س) يعرف (ق)، (س) لا يعرف (ق)، وما شابه ذلك من العبارات المتنوعة- تتباين بطرق محددة طبقًا للسياق الذي قيلت فيه. والمقصود هنا بهذه الشروط التي تتباين = المعايير الإبستمولوجية التي يتوجب علىٰ (س) أن يفي بها حتىٰ تكون العبارة صادقة (أو لا يفي بها كما =

. . . .

= في حالة إنكار المعرفة). ففي بعض السياقات تتطلب صدق عبارة: (س) يعرف (ق)، أن يملك (س) اعتقادًا صحيحًا في (ق)، وأيضًا أن يكون موقفه الإبستمولوجي تجاه (ق) قويًا جدًا، بينما في سياقات أخرىٰ فإن هذه العبارة نفسها ربما تتطلب لصدقها بالإضافة إلىٰ كون (س) يملك اعتقادًا صحيحًا في (ق) مجرد أن يفي (س) ببعض المعايير الإبستمولوجيه المنخفضة. وعليه فإن السياقيين يجوزون أن أحد المتحدثين من الممكن أن يصدق في قوله: (س) يعرف (ق)، بينما من الممكن أن يقول متحدث آخر في سياق مختلف حيث توضع معايير أعلىٰ: إن (س) لا يعرف (ق) علىٰ الرغم من كون كلا المتحدثين يتحدثان عن (س) نفسها و(ق) نفسها في الزمن نفسه.

في المقابل يرفض أصحاب النزعة الثابتية Invariantism هذه الرؤية ويرون أن هناك مجموعة منفردة ثابتة من المعايير -مهما كانت شروط صدق العبارة- التي علىٰ الأقل تحكم استخدام الحمل المعرفي بغض النظر عن السياق التي قيلت فيه، وعليه فلا يمكن للمتحدثين أن يكون كلاهما علىٰ صواب. وهذه النزعة التي أشار إليها الكاتب بقوله (طريقة مطلقة).

وفي الجملة فإن السياقية Contextualism: أطروحة دلالية عن معنىٰ كلمة (يعرف) والكلمات القريبة منها، وأما النزعة الثابتية Invariantism وهي الرؤية الأكثر تقليدية، تذهب إلىٰ أن صدق أو كذب العبارات الحملية أو القضايا مثل (أحمد يعرف أن البنك مفتوح يوم السبت) لا يتغير من سياق لآخر. بيد أن السياقيين يرون أن مثل هذه الجملة يمكن أن تكون صادقة في سياق دون آخر. النموذج المثالي هنا هو حالة التعبيرات السياقية مثل (أنا) أو (هنا). فلفظي=

. . . .

= لعبارة (أنا رئيس) من الممكن أن يكون كاذبًا في حين أن لفظ أوباما للعبارة يجعلها صادقة.

وقد نشأت السياقية استجابة لمناقشة آراء النزعة التشكيكية التي تؤكد علىٰ أننا لا نملك أي معرفة حقيقية عن العالم حولنا، والسياقيون هم الذين يسعون لحل التناقضات الظاهرة بين الدَّعَاوَىٰ. مثال علىٰ ذلك: مشكلة (المخ في الوعاء Brain in a Vat) التي تعرف اختصارًا بـ BIV. تفترض الـ BIV أن الإنسان عبارة عن مخ من دون جسد يطفو في وعاء به سائل معين من مواد مغذية، ويستثار هذا المخ كهربائيًا ليُعطىٰ شعورًا بالوعي والإحساس أن ثمة يدًا وجسدًا وأنه يأكل ويشم ويتذوق ويمشي . . . إلخ. فكل الخبرات التي يملكها هي خبرات اصطناعية غير حقيقية. وقد جسدت فكرت BIV في سلسلة الأفلام الشهيرة (المصفوفة The Matrix). يمكن صياغة هذه المشكلة منطقيًا كالتالي:

(١) أنا أعرف أني أملك يدين.

(٢) لكني لا أعرف أني أملك يدين إذا كنت لا أعرف أنني لست مخًا في وعاء.

(٣) أنا لا أعلم أني لست مخًا في وعاء BIV.

هذه الدعْوَىٰ إذا نظر إليها مجتمعة فإنها تشكل أحجية. فكل من (١)، و(٢)، و(٣)، معقول بصورة مستقلة، ويتناقضون إذا نظر إليهم نظرة مشتركة. أما كون (١) معقولة فلا يبدو أنها في حاجة إلىٰ تفسير. وأما كون (٣) معقولة فلأنه يبدو أنني حتىٰ أعرف أني لست مخًا في وعاء فيجب علي أن أستبعد احتمالية أنني مخ في وعاء. فأنا، والمخ الذي في الوعاء نملك خبرات حسية متماثلة تمامًا، فهذه الخبرات تبدو للـ BIV كما تبدو لي؛ من امتلاك اليد والجلوس علىٰ مكتب الكمبيوتر . . . إلخ. لذلك فإن خبراتي الحسية لا تعطيني سببًا لأرجح=

. . . .

= الاعتقاد بأني لست BIV علىٰ الاعتقاد بأنني كذلك. وعليه فبما أنه ليس لدي سوىٰ الخبرات الحسية لأنطلق منها؛ فإنني لا يمكنني أن أستبعد الاحتمالية بأني BIV. مثل هذا الاعتبار يمنح المعقولية لـ (٣).

علاوة علىٰ ذلك، يبدو أنني لا أستطيع أن أعرف أن لدي يدين، وبشكل عام، لا أستطيع أن أعرف إن كان لدي أي جسم علىٰ الإطلاق= إذا لم أتمكن من استبعاد احتمالية أنني مخ لا جسم له في وعاء، وهذا يعطي المعقولية لـ (٢). بل يبدو أن (٢) تحتفظ دائمًا بمعقوليتها مهما كان مستوانا لمعايير المعرفة عاليًا أو منخفضًا. دافع كيث ديروز عن هذه الدعوىٰ، بأن لاحظ أن الموقف الإبستمولوجي تجاه الزعم بأنني لست BIV دائمًا في قوة الموقف الإبستمولوجي بأنني أملك يدين، إذا كان ذلك صحيحًا؛ إذن فإن (٢) صادقة عبر أي سياق وبغض النظر عن المعايير الإبستمولوجية الموضوعة. ولكن علىٰ الرغم من كونهم معقولين إذا نظر إليهم بشكل مستقل، فإن (١)، و(٢)، و(٣)، يتناقضون إذا نظر إليهم بصورة مجتمعة ؛ فلا يمكن أن يصدقوا جميعًا معًا. لذلك يبدو أننا لا بد أن نستبعد إحدىٰ هذه الدعَاوَىٰ. ولكن أي منهم يستبعد؟ ولماذا؟

في محاولة الإجابة علىٰ هذا السؤال زعم السياقيون أن كلمة (يعرف) إما أنها سياقية indexical أو أنها تؤدي وظيفة الكلمات السياقية نفسها بشكل كبير جدًا، بمعنىٰ أنه تعبير يعتمد محتواه السيميائي (أو معناه) علىٰ السياق الذي استخدم فيه. علىٰ سبيل المثال: كلمة (هنا) سياقية. فأنا أقول (أحمد هنا) وما أعنيه يعتمد علىٰ المكان الذي أنا فيه حين قلت ذلك. فإذا كنت في قاعة مؤتمرات إذن فأنا أعني، في حال كون جميع الأشياء الأخرىٰ علىٰ حالها، =

. . . .

= أن جيم في قاعة المؤتمرات. كلمة (أنا) أيضًا سياقية، فمعناها يعتمد علىٰ السياق التي استخدمت فيه، وتحديدًا علىٰ من يستخدمها. فعندما يقول أحمد: (أنا في قاعة المؤتمرات) فهو يعني، في حال كون جميع الأشياء الأخرىٰ علىٰ حالها، أن أحمد في قاعة المؤتمرات. لكن عندما تستخدم فاطمة (أنا) فهي تعني شيئًا آخر، فـ (أنا) التي تستخدمها فاطمة تعني: فاطمة.

فإذا كان (يعرف) كلمة سياقية، فإن محتواها الدلالي (أو معناها) سيعتمد علىٰ السياق التي استخدمت فيه. بالإضافة إلىٰ ذلك، بما أن السياق سوف يؤثر في المحتوىٰ السيميائي لـ (يعرف)؛ فالسياق سيؤثر في المحتوىٰ السيميائي لعناصر المفردات المعقدة التي تظهر فيها (يعرف). علىٰ سبيل المثال: علىٰ المحتوىٰ السيميائي للحمل المعرفي كما في الجملة: (أحمد يعرف أنه في قاعة المؤتمرات). وكما سبق فإن السياقيين يضعون هذه النقطة علىٰ هذا النحو: شروط صدق عبارات الحمل المعرفي أو تكذيبها (وهي عبارة تأخذ الصورة التالية (س) يعرف (ق)، (س) لا يعرف (ق)، وما يشبه ذلك من العبارات المتنوعة) تتباين بطرق محددة طبقًا للسياق الذي قيلت فيه. وهذا الذي يتباين هو المعايير الإبستمولوجية التي يتوجب علىٰ (س) أن يفي بها كي تكون العبارة صادقة (أو لا يفي بها كما في حالة إنكار المعرفة).

طبقًا لهذا فإن السياقيين يرون أن (١)، و(٢)، و(٣)، ليس بينهم تعارض في الواقع، مع أنه يبدو أن بينهم تعارضًا. فهم يقترحون أولًا وقبل أي شيء، أن بعض السياقات تضع معايير إبستمولوجية عالية، وفقًا لهذه المعايير فإن المعرفة تتطلب معالجة كبيرة. السياقات التي تطبق عليها هذه المعايير العالية هي =

. . . .

= السياقات التي عادة ننظر إليها بعين الاعتبار ونأخذ فيها فرضيات معينة للنزعة التشكيكية على محمل الجد.
على سبيل المثال: لكي نعرف أي شيء إطلاقًا عن العالم الذي حولنا، فإن هذه المعايير العالية ربما تتطلب منا أن نستبعد احتمالية أننا أدمغة في أوعية BIVs، أو احتمالية أننا الآن في حلم، أو احتمالية أننا الآن مخدوعون من قبل شيطان شرير. لكن خبراتنا الحسية لا تمنحنا أي أدلة من شأنها أن تمكننا من استبعاد هذه الاحتمالات التشكيكية. فإذا كنا أدمغة في أوعية BIVs، على سبيل المثال، فسيكون لنا الخبرات الحسية نفسها التي نملكها الآن. وهكذا، فإننا لا نستطيع أن نلبي متطلبات هذه المعايير الإبستمولوجية العالية تجاه كلا الاعتقادين: أنني أملك يدين، وأنني لست مخًا في وعاء BIV. وعليه فإن (١) كاذبة في ظل هذه السياقات ذات المعايير العالية، بينما (٣) صادقة. طبقًا للسياقيين علينا إذن أن نرفض (١) في ظل المعايير السياقية العالية. وعندما نفعل ذلك فنحن حينئذ لا نواجه تعارضًا، فإن التعارض يظهر فقط عندما نصر على صدق كل عبارة من العبارات الثلاث المتعارضه مجتمعة. بالإضافة لذلك، فإنه في رفض (١) في حالة المعايير السياقية العالية تأخذ السياقية على محمل الجد الطبيعة القهرية لحجج النزعة التشكيكية.
ومع ذلك، يرى السياقيون أن معظم السياقات ذات معايير إبستمولوجية منخفضة نسبيًا. وعادة هذه هي السياقات العادية التي لا نأخذ في الحسبان فيها فرضيات النزعة التشكيكية. في مثل هذه السياقات يمكننا أن نملك معرفة عن العالم الذي حولنا من دون الحاجة إلى إزاحة الاحتمالات التشكيكية مثل إحتمالية المخ في الوعاء BIV. على سبيل المثال: لكي أعرف أنني أملك=

. . . .

= يدين أحتاج فقط أن أزيح احتمالات من جنس: احتمال أنني لا أملك يدين، أو أني أملك مخالب بدلًا من اليدين. فضلًا عن ذلك، فإن الأدلة التي تزودني بها الخبرات الحسية مثل: الأدلة التي أحصل عليها عندما أنظر إلىٰ يدي، أو عندما أسمع صوت صفيقهما معًا= تسمح لي أن أزيح هذه الاحتمالات. وهكذا يمكننا تلبية المعايير الإبستمولوجية السياقية المنخفضة. ومن ثمَّ فإن (١) صادقة في هذه السياقات بينما (٣) كاذبة. وفقًا للسياقية علينا إذن أن نرفض (٣) في السياقات ذات المعايير المنخفضة. وها نحن مرة أخرىٰ، عندما نستبعد (٣) فنحن نحافظ علىٰ عدم ظهور التعارض بين (١)، و(٢)، و(٣). علاوة علىٰ ذلك، فإنه في رفض (٣) في السياقات ذات المعايير المنخفضة فإن السياقية تسمح لنا أن نحتفظ بمعرفتنا العادية.

ولكن إذا كنا في الواقع لا نواجه تعارضًا بين (١)، و(٢)، و(٣) فلمَ يبدو الأمر وكأنه يوجد تعارض؟

يرد السياقيون علىٰ النحو التالي: حيث إننا في معظم الأحيان نجد أنفسنا في سياقات ذات معايير منخفضة، فنحن نميل إلىٰ تقييم الحمل المعرفي طبقًا للمعايير الإبستمولوجية الموجودة في تلك السياقات. لذلك نحن نميل إلىٰ افتراض أن (١) صادقة. بيد أنه نظرًا لأن (٣) تشير صراحة إلىٰ BIVs، فإن تقييمنا لهذا الادعاء يميل إلىٰ أن يقودنا التفكير في السيناريو التشكيكي للـ BIV. هذا التصرف يمكن أن يرفع المعايير الإبستمولوجية ويدفع بنا نحو سياق ذي معايير إبستمولوجية مرتفعة حتىٰ نميل إلىٰ الظن بأن (٣) صادقة. وحينها يبدو أننا نواجه تعارضًا بين (١)، و(٢)، و(٣). لكن هذا مجرد تعارض ظاهري. فكما رأينا، عندما تكون المعايير الإبستمولوجية مرتفعة فإن (١) =

في جميع الحالات الممكنة. وعلىٰ العكس من ذلك، قدم ستيورت كوهين رؤية سياقية للدليلية. طبقًا لرؤيته: فإن الدرجة التي يجب علىٰ الدليل الداعم لقضية أن يصل إليها لكي يكون الشخص مبررًا في اعتقاده بها سوف تتقلب مع معايير التحديد التخاطبي التي تحكم الحمل التبريري والمعرفي. النتيجة

= كاذبة بينما (٣) تكون صادقة. لكن عندما تكون المعايير منخفضة فإن (١) تكون صادقة بينما (٣) تكون كاذبة.

السياقية تتيح لنا أيضًا تفسير لماذا يبدو في بعض السياقات أننا (علىٰ سبيل المثال) لا نعرف أننا نملك أيادي. نحن نصدر هذه الأحكام المعرفية علىٰ الأقل جزئيًا؛ لأنه صحيح في مثل هذه السياقات أننا لا نعرف أن لدينا أيادي. ونصدر في سياقات أخرىٰ الحكم بأننا نعلم أن لدينا أيادي علىٰ الأقل جزئيًا؛ لأن مثل هذه الدعوىٰ صحيحة في تلك السياقات الأخرىٰ. وهكذا فإن السياقية لا تساعدنا فقط علىٰ رؤية المخرج من التعارض الظاهري مثل التي بين (١)، و(٢)، و(٣) ولكن أيضًا تساعدنا في الإجابة علىٰ السؤال لماذا نجعل أحكامنا المعرفية بالطريقة التي نجعلها. هكذا يرىٰ السياقيون أنهم قد حلوا مشكلة النزعة التشكيكية المتمثلة في مشكلة المخ في وعاء BIV بأن يقولوا: عبارة (أنا أعرف أن لدي يدين) عبارة صادقة في الشارع، لكن كاذبة في فصل دراسة الفلسفة حيث السياق يعلي معايير المعرفة. انظر:

Keith DeRose, *Contextualism: An Explanation and Defense*, (Blackwell Publishers, 1999.)

Tim Black, *Contextualism in Epistemology*, Internet Encyclopedia of Philosophy.

المباشرة هي أن دليل الشخص علىٰ (ق) ربما يكون كافيًا لجعل الاعتقاد في (ق) مبررًا في سياق معين (حيث معايير التحديد التخاطبي للتبرير منخفضة نسبيًّا) بينما يكون قاصرًا عن جعل الاعتقاد في (ق) مبررًا في سياق آخر (حيث معايير التبرير مرتفعة). الدليلية طبقًا لذلك متوافقة مع النظريات السياقية للتبرير والنظريات غير السياقية للتبرير[1].

أبعد من ذلك، هناك مسائل إبستمولوجية مركزية أخرىٰ متعلقة بالدعم ولها تعلق ببنية التبرير. وربما جمعت الدليلية بين النزعة الأساسية[2] والاتساقية، كالرؤية الهجينة التي قدمتها . .

(١) بمعنىٰ أنه من الممكن أن يتبنىٰ كل من السياقي واللاسياقي الطرح الدليلي.

(٢) سبق بيان أن النزعة الأساسية Foundationalism هي أحد الحلول المقدمة للخروج من معضلة التسلسل اللانهائي للمبررات، فهي تفترض وجود أساس أولي للمعتقدات المبررة لا يحتاج في نفسه إلىٰ تبرير. وطبقًا لهذه النزعة فإن الشخص يكون مبررًا في اعتقاده أن (ق) إذا كان هذا الاعتقاد قائمًا علىٰ نوع ما من الأساس؛ و هذا الأساس إما أن يكون اعتقادًا آخر مبررًا في ذاته، وإما أن يكون شيئًا لا دوكسيًا Non-Doxastic (لا اعتقاديًا).

أما أصحاب الاتجاه الأول (وهم أصحاب النزعة الأساسية الدوكسية) فيرون أن تبرير معتقدات الشخص مسألة تقتصر حصرًا علىٰ ما يحمله الشخص من معتقدات أخرىٰ. فإن كانت أساسية أو تنتهي إلىٰ معتقدات أساسية فهي مبررة. وهم يرون أن المعتقدات الأساسية مبررة ذاتيًا وعادة ما يكون مضمون هذه=

= المعتقدات الأساسية تقارير للإدراك الحسي، ومن المهم التنبيه علىٰ أن أصحاب النزعة الأساسية الدوكسية لا يرون أن سبب الاعتقاد هو تناظر أو تطابق حالة الإدراك الحسي للشخص، بل يرون أن الشخص مبرر في قبول التقرير الحسي؛ لأنه ببساطة يملك هذا الاعتقاد. يأخذ متنقدو النزعة الأساسية علىٰ هذا الاتجاه أن الخطأ في تقارير الإدراك الحسي ممكن؛ وبالتالي فإن قبول تقرير الإدراك الحسي من غير أسباب مطلقًا يعتبر من الناحية الإبستمولوجي حكمًا تعسفيًا.

أما أصحاب النزعة الأساسية اللا دوكسية (اللا اعتقاديون) فهم ينكرون أن التبرير هو حصرًا مسألة تختص بالعلاقات بين معتقدات الشخص، ولننظر كيف يحاول أصحاب هذا الاتجاه أن يدفعوا معضلة الارتداد من خلال الحالات غير الدوكسية مثل الخبرات.

يزعم أصحاب النزعة الأساسية اللادوكسية -علىٰ سبيل المثال-: أن الاعتقاد بأن ثمة قرصًا أحمر أمام الشخص هو أمر أساسي بشكل صحيح. وهذا الاعتقاد ليس مبررًا علىٰ أساس أي معتقدات أخرىٰ، لكن بدلًا من ذلك تبرره نوعية الخبرة الشعورية للشخص، فالشخص يمكن أن يعرف عن طريق التأمل وحده أن خبرته ذات طابع يقيني، فالخبرة نفسها تمد الشخص بسبب ممتاز للاعتقاد.

الناقدون لهذا الاتجاه من النزعة الأساسية يرون أن التوقف في التبرير عند الخبرة أمر تعسفي أيضًا. فمهما يكن من أمر هناك سيناريوهات تضلل فيها هذه الخبرة. علىٰ سبيل المثال: لو أن القرص أبيض ولكن سلط عليه ضوء أحمر، فإن خبرة الشخص ستضلله ليعتقد أن القرص بالفعل أحمر وهو ليس كذلك.=

هاك Susan Haack (النزعة الأساسية الاتساقية **Foundherentism**)، أو أي نظرية أخرىٰ لبنية التبرير.

يمكن إدراج كل نظرية من هذه النظريات في الدليلية إذا تم النظر إليهم كممدين لوصف الطبيعة الملائمة للدعم

= وإلىٰ أن يكون لدىٰ الشخص سبب يعتقد به استبعاد حصول هذا السيناريو، فإنه من غير اللائق أن يتوقف الارتداد في سلسلة الأسباب عند هذا الحد.

من الحلول التي قدمها أصحاب النزعة الأساسية لمشكلة الحكم التعسفي، هو الاتجاه نحو الأسس المعرفية القينية. وهي المعتقدات التي لا يمكن أن تكون مضللة ومن ثمَّ لا يمكن أن توفر موطئ قدم لمخاوف التعسف أو التحكم. علىٰ سبيل المثال: لو أن خبرة شخص هي عن أن القرص أحمر، واقتصر اعتقاده علىٰ أن خبرته تحمل هذا الطابع، فمن الصعوبة أن نرىٰ كيف يمكن أن يكون اعتقاد الشخص خطأ في هذا السياق المحدد. وبناء علىٰ ذلك؛ فإنه من الصعب أن نفهم كيف أن اعتقاد الشخص حول طبيعة خبرته يمكن أن يكون من الناحية الإبستمولوجية تعسفًا. وبصفة عامة، فإن العديد من أصحاب النزعة الأساسية يرغبون في مقاومة هذا الاتجاه. أولًا: لأنه بالنسبة إلىٰ العدد الهائل من معتقداتنا التي نملكها فإن القليل منها معتقدات يقينية. ثانيًا: لأنه حتىٰ لو استطاع الشخص أن يحدد هذه المعتقدات اليقينية القليلية فإنه من الصعب جدًا أن يعيد إنشاء رؤيته الحسية المشتركة للعالم من تلك المعتقدات. إذا كانت المقدمات الأولىٰ لرؤية الشخص تشتمل فقط علىٰ معتقدات عن الطبيعة الحالية والخبرة الشعورية للمرء؛ فإنه من المستحيل تقريبًا أن نعرف كيف نبرر المعتقدات عن العالم الخارجي أو عن الماضي. انظر:

Ted Postoñ *Foundationalisṁ* Internet Encyclopedia of Philosophy.

الإبستمولوجي. وحيث إن النزعة الأساسية **Foundationalism** هي الأكثر هيمنة من بين النظريات الأخرىٰ، لأجل ذلك سوف أقدم فيما يلي طريقة واحدة[1] لشرح الدليلية طبقًا لها.

وفقًا للنزعة الأساسية، فالاعتقاد يكون مبررًا إذا -وفقط إذا- كان معتقدًا أساسيًا، أو معتقدًا مدعومًا بمعتقدات، والتي إما أن تكون أساسية بذاتها أو تنتهي في دعمها إلىٰ معتقدات أساسية. رأينا في القسم السابق أن الدليل الذي يملكه الشخص هو فقط الذي له صلة بتحديد ما إذا كان الاعتقاد مبررًا أم لا. هذا كله يعني أن: النزعة الأساسية تشير إلىٰ أنه فقط ذلك الدليل والذي هو (لا دوكسي **Non-Doxastic**)، أساسي، أو ينتهي إلىٰ معتقد أساسي، هو الصالح لدعم (أو لمنح حالة تبريرية إيجابية) للاعتقاد. (الحالة الدليلية اللادوكسية قد تتضمن: حالات المظهر، المخاوف المباشرة، الحدوس العقلية، الشيء الذي يبدو كونه حقًا. بالنسبة إلىٰ أصحاب النزعة الأساسية فبعض هذه الحالات الدليلية حاسمة حيث تستطيع هي فقط أن تبرر المعتقدات الأساسية).

علىٰ افتراض هذا الإطار، يمكننا المضي قدمًا علىٰ النحو

---

(١) قوله (طريقة واحدة) أي: طريقة اتجاه النزعة الأساسية اللادوكسية دون غيرها.

التالي: لكي نحدد ما إذا كان الشخص مبررًا في اعتقاده أن (ق) أم لا؛ أولًا: نعزل من الأدلة القسم الذي هو (لا دوكسي)، سواء كانت أساسية أو تنتهي إلىٰ دليل أساسي. هذا القسم من الأدلة (اللادوكسية) هو فقط الذي يصلح لتبرير القضية.

ثانيًا: إذا كانت القضية المعنية معتقدًا بها، فاطرح ذلك الاعتقاد وأي شيء آخر يعتمد في دعمه بصورة أساسية علىٰ ذلك المعتقد. (يهدف هذا التعديل الأخير لاستيعاب الأطروحة الأساسية التي تذهب إلىٰ أن: الأكثر أساسية هو فقط الذي يصلح أن يبرر الأقل الأساسية، انظر علىٰ سبيل المثال: المناقشة في القسم رقم ٣ من المقال بالأسفل). أخيرًا: نحدد ما إذا كان هذا القسم الذي عزلناه من الأدلة يجعل صدق القضية هو الأكثر احتمالية أم لا. إذا كان الأمر كذلك؛ فهي إذن مدعومة لأول وهلة بدليل الشخص (وبالتالي تكون مبررة لأول وهلة). وإلا فلا تكون مبررة؛ حيث لم تدعم من قبل دليلٍ للشخص صالح لتبرير اعتقاده في القضية.

لاحظ أنني اضطررت إلىٰ وضع قيد (لأول وهلة prima facie) هنا. وهذا راجع، علىٰ الأقل، إلىٰ الاحتمالية الظاهرة أن يكون دعم الشخص لمعتقد ما منقوضًا بأدلة أخرىٰ يمتلكها، والتي هي لا (لا دوكسية)، ولا هي أساسية، ولا تنتهي في دعمها إلىٰ

معتقدات أساسية. الاعتقاد غير المبرر قد يدحض التبرير الإيجابي الذي يملكه الشخص للاعتقاد أن (ق)، لكن مثل هذه الاعتقادات غير المبررة يستبعد تمامًا أن تؤخذ في الاعتبار. في مثل هذه الحالة، ربما أردنا القول إن الشخص لا يكون مبررًا في اعتقاده أن (ق).

(٣) الاعتراضات Objections:

الهدف من هذا القسم تقديم عينة من الاعتراضات التي أثيرت ضد النظريات الدليلية للتبرير. وليس الهدف هو الرد علىٰ هذه الاعتراضات نيابة عن الدليلية، ولا تقييم قوة تلك الاعتراضات. وفي حين أن الاعتراضات التالية ليست علىٰ كل النسخ الدليلية المحتلمة، لكنها معًا تبيِّن صعوبة صياغة نظرية دليلية مكتملة ووافية. الصعوبة الرئيسة للدليلي تكمن في تطوير النظرية بطريقة تتلافىٰ كل هذه الاعتراضات وأن يفعل ذلك بطريقة تأصيلية واضحة وبدافع مستقل.

(أ) الدليل المنسي Forgotten Evidence :

أحد أنواع تلك الاعتراضات نابع من الحدوث الشائع لنسيان الشخص للدليل الذي كان يملكه مرة من المرات علىٰ بعض القضايا. يمكننا أن نميز هنا بين نوعين من الحالات:

طبقًا للنوع الأول، فإنه علىٰ الرغم من أن الشخص كان

يملك دليلًا جيدًا للاعتقاد ذات مرة، لكنه نسيه. وقد يستمر الشخص، مع ذلك، في كونه يعتقد بصورة مبررة، حتىٰ من دون أن يملك أي أدلة إضافية[1]. تبدو الدليلية غير قادرة علىٰ التعامل مع هذه الحالة.

وطبقًا للنوع الثاني، فإنه عندما توصل الشخص أصالة (قبل أي شيء) إلىٰ الاعتقاد أن (ق)، لم يكن لديه أي دليل يدعم الاعتقاد أن (ق). وربما أقبل للاعتقاد أصالة بـ(ق) لسبب واهٍ سيئ للغاية. نتيجة لذلك؛ فإن هذا الشخص بمجرد أن يكوّن الاعتقاد فإنه لا يكون معتقدًا بطريقة قابلة للتبرير حيث إن مجمل أدلته لا تدعم الاعتقاد أن (ق). لنفترض، مع ذلك، أن هذا الشخص قد نسي لماذا أقبل أصالة علىٰ تشكيل هذا الاعتقاد، ونسي أيضًا كل الأدلة التي كان يملكها ضد هذا الاعتقاد. وحيث إنه لا يبدو أنه من الضروري أنه قد حصل في أثناء تلك الفترة علىٰ بعض الأدلة الإضافية علىٰ صحة (ق)، فالمتصور أن الشخص في الحالة الثانية يظل غير مبرر الاعتقاد أن (ق). نرىٰ

(١) المقصود هنا أن الشخص في وقت تشكيله الاعتقاد كان يمكلك عليه دليلا جيدا يدعم اعتقاده، وطبقاً للدليلية فإنه بذلك يكون مبررا في اعتقاده حيث كوّن الاعتقاد علىٰ دليل جيد يمتلكه، ثم إنه نسىٰ الدليل بعد ذلك وبقىٰ الاعتقاد الذي شكله بناء علىٰ الدليل الجيد المنسي.

هنا أن المعتقدات ذات الصلة في كلتا الحالتين تظهر كأنها علىٰ قدم المساواة من الناحية الدليلية؛ فلا يبدو أي من الاعتقادين مدعومًا بدليل كافٍ. والاعتراض هو: أن هناك، بالرغم من ذلك، اختلافًا في الحالة التبريرية بين الحالتين، ولم تستطع الدليلية أن تضع حساب هذا الاختلاف في الاعتبار[1].

تفاصيل الحالات المقترحة خلال تلك الأسطر حاسمة، حيث إن الدليليين قد يتمكنون من سوق إنكار لمن ينقد التقييم التبريري لواحدة من هذه الحالات. ولا يتم لهم ذلك إلا بمآزرة هذا الإنكار بإيضاح تبرير اعتقادات الذاكرة بشكل عام، وتبرير اعتقادات الذاكرة المنطوية علىٰ أدلة منسية علىٰ وجه الخصوص.

الدليليون يمكنهم أن يلتمسوا هنا مفهوم الدليل، وما هي أنواع الحالات أو الخصائص التي تصنف كحالات دليلية علىٰ نحو صحيح. علىٰ سبيل المثال: قد يُرىٰ أن الدافع الشعوري للاعتقاد في قضية مستدعاة من الذاكرة أو بُدُوُّها صحيحة= هو في ذاته نوع دليل. وفقًا لهذا الرأي، فإن الشخص في الحالة

(١) والاختلاف بينهما: أن الأول بنىٰ اعتقاده علىٰ دليل جيد ثم نسيه، والثاني بنىٰ اعتقاده علىٰ علىٰ غير دليل أصلا، أو علىٰ دليل واهٍ ثم نسي سبب تكوين اعتقاده، فصارا، وقد نسي كل منهما السبب الذي كونا به الاعتقاد، وكأنهما علىٰ قدم المساواة طبقًا للدليلية.

الأولىٰ مبرر في اعتقاده أن (ق)؛ لأنه يملك دليلًا يدعم الاعتقاد أن (ق). والدليل الداعم هو قضية: (يبدو صحيحًا) أو (الدافع الشعوري) الذي يصاحب الاعتقاد، لكن هذا الدليل نفسه يقدم في الحالة الثانية أيضًا. بالإضافة إلىٰ ذلك، فإن هذا (الدافع الشعوري) أو (البُدُو لأن يكون صحيحًا) سوف يلازم ضرورة أي اعتقاد من الذاكرة، وبالتالي فلن تكون هناك حالات علىٰ غرار النوع الثاني التي لا يملك الشخص فيها أدلة لدعم الاعتقاد أن (ق)[1]. ونتيجة لذلك؛ فإن تقييم الناقد للحالة الثانية خطأ. وفي حالة غياب هيمنة الأدلة المضادة[2] يكون اعتقاد ذاكرة الشخص مبررًا؛ لذلك فإن التقييم الصحيح للحالة الثانية أن الشخص مبرر الاعتقاد أن (ق). والخلاصة: إن تقييم الناقد التبريري للحالة الثانية خطأ.

---

(١) وذلك لأنه وإن كان قد بنىٰ اعتقاده علىٰ غير دليل إلا أننا إذا اعتبرنا (الدافع الشعوري) أو (البدو لأن يكون صحيحاً) المصاحب لاعتقادات الذاكرة = دليلاً؛ فإن الشخص في هذه الحالة يكون مالكاً لدليل يدعم اعتقاده الذي كونه في الأصل علىٰ غير دليل ونسي سبب تكوينه، وبهذا يستوي كل اعتقاد للذاكرة من حيث الحالة التبريرية. فسواء كان قد بني الاعتقاد في الأصل علىٰ دليل جيد ثم نسي، أو بني علىٰ غير دليل أصلاً ثم نسي سبب تكوينه = فإن الجميع يصاحبه ذلك (الدافع الشعوي)، وبالتالي فإن تقييم الناقد للحالة الثانية خطأ.

(٢) يقصد غياب امتلاك الشخص لأدلة المضادة للاعتقاد المخزن في الذاكرة والذي نسي علىٰ أي شئ بناه.

(ب) ضد الفهم الاحتمالي الاستدلالي للدعم[1]

: Against a Probabilistic-Deductive Understanding of Support

يستهدف الاعتراض الثاني مفهوم (دعم الدليل). كما أوضحت سابقًا فكرة الدعم، فإن جزءًا منها يعطىٰ بواسطة بعض نظريات الاحتمال. مجموعة من الأدلة (م)، تدعم القضية (ق) فقط إذا كانت (م) تجعل (ق) محتملة. وإذا افترضنا (للبساطة) أن كل الاعتقادات التي تشكل (م) هي في نفسها مبررة، فيمكن القول إن (م) تدعم الاعتقاد في (ق) إذا -وفقط إذا- كانت (م) تجعل (ق) محتملة. ويمكن القول مع ذلك أنه حتىٰ مع هذا الافتراض، فإن أدلة الشخص قد تجعل (ق) محتملة من دون أن يكون الشخص مبررًا في اعتقادة أن (ق). وإذا كان ذلك كذلك؛ فالأطروحة الدليلية باطلة.

---

(١) المقصود من هذا القسم عرض بعض الحالات التي تبيّن أن الدليلية ضد الفهم الاحتمالي الاستدلالي للدعم، فكما مر أن مفهوم الدعم لابد أن يرجح احتمالية صدق القضية علىٰ كذبها، ويكون ذلك من خلال الانتقال من الأدلة إلىٰ هذه النتيجة الاحتمالية المرجحة عن طريق الاستدلال. فإذا كانت الدليلية تقضي أن يكون الشخص مبررًا في اعتقاده وهو لا يدري كيف انتقل من دليله إلىٰ النتيجة الراجحة علىٰ احتمال صدق القضية = فهي إذن ضد الفهم الاحتمالي الاستدلالي للدعم.

ألفين جولدمان، علىٰ سبيل المثال، أوضح أن امتلاك الأسباب التي تجعل (ق) محتملة علىٰ الأرجح، مع أخذ جميع الاعتبارات، ليس كافيًا لأن تكون (ق) مبررة (Epistemology and Cognition, 89-93). وجوهر القضية التي عالجها علىٰ النحو التالي:

لنفترض أنه في أثناء التحقيق في جريمة جاء محقق وتوصل لمجموعة من الحقائق. هذه الحقائق ترجح بشكل كبير أن يكون جونز هو الذي ارتكب الجريمة، لكن هذه الحجة التي تُظهر ذلك ما هي إلا حجة إحصائية بالغة التعقيد. قد يعجز المحقق بالكلية عن فهم كيف تدعيم الأدلة التي جمعها هذه القضية. في مثل هذه الحالة، يبدو من الخطأ أن نقول إن المحقق مبرر في اعتقاده بالقضية؛ حيث إنه لا يملك حتىٰ سبيلًا متاحًا للاستدلال لينتقل من الأدلة إلىٰ الاستنتاج بأن جونز هو الذي فعلها. ليس لديه أي فكرة كيف جعلت الأدلةُ القضيةَ (أن جونز ارتكب الجريمة)، محتملة علىٰ الأرجح. ولذلك فإن الأطروحة الدليلية، كما فهمناها، باطلة[1].

---

(١) وقريب من هذا ما يذكر عن علماء علل الحديث النبوي من عدم قدرتهم في كثير من الأحيان علىٰ تفسير إعلالهم الحديث، ليس لأن الحكم تعسفي؛ ولكن لأنه بني علىٰ أدلة متشابكة معقدة تدرك بكثرة المران والخبرة والمزاولة.

التماس الاحتمالية والإحصائية هنا ليس ضروريًا لهذا النوع من الاعتراض؛ لذا سيكون من الخطأ التركيز علىٰ هذه الخاصية فقط للحالة عند محاولة الرد. قدم ريتشارد فيلدمان مثالًا من المفترض أن يوضح تحديدًا هذه النقطة. مثاله كان عن طالب المنطق المبتدئ، ومن المفترض أن يُظهر هذا المثال أن إيجاب الاعتقاد بدليل الشخص ليس كافيًا لهذا الدليل أن يدعم الاعتقاد بالقضية (Authoritarian Epistemology, 150).

يطلب منا فيلدمان أن نعتبر حال طالب المنطق الذي بدأ للتو في تعلم التعرف إلىٰ الحجج الصحيحة. فتعلَّم مجموعة من القواعد التي يمكن بواسطتها أن يميز الشخص بين الحجج السليمة والباطلة، لكنه لم يصبح بعد متقنًا تطبيقها علىٰ صور الحجج المختلفة. نظر إلىٰ التمارين التي في كتابه وكانت المسألة تطلب منه أن يحدد ما إذا كان بعض صور الحجج صحيحة أم لا. نظر إلىٰ مسألة واحدة وتوصل إلىٰ الاعتقاد بأنها حقًا حجة سليمة. وحيث إن الحجة سليمة فإنه يعتقد تمامًا كما يستوجب عليه دليليه أن يعتقد، لكنه غير قادر حاليًا علىٰ رؤية كيف تظهر القواعد أن الحجة صالحة حقًا. بالرغم من أن دليليه يستوجب أن الحجة صالحة، فإنه يبدو أنه غير مبرر في اعتقاده بذلك.

هناك ردود متنوعة متاحة للدليلي. فقد يلتمس هنا التمييز بين التبرير القضوي والتبرير الدوكسيفي محاولة لتحفيز الادعاء بأن المحقق مبرر في اعتقاده أن جونز هو الذي ارتكب الجريمة، وأن الطالب مبرر في اعتقاده أن الحجة صالحة[(١)]. عندما يقترن ذلك جنبًا إلىٰ جنب مع نظرية كاملة ذات أسس جيدة للدعم الدليلي؛ فإن ذلك ربما يزودنا بإجابة لهذه الأمثلة.

لاحظ، مع ذلك، أن هذه الإجابة تعتمد بشكل حاسم علىٰ كونك قادرًا علىٰ تكوين رأي بأن طالب المنطق مبرر في اعتقاده أن (ق)، لكنه لايعتقد أن (ق) بشكل قابل للتبرير. وهذا موقف ضعيف، علىٰ الأقل بالنسبة إلىٰ الاعتبارات القياسية للعلاقة التأسيسية[(٢)] **The Basing Relation**، أعني: للاعتبارات القياسية

---

(١) وبما أن الدليلية أطروحة في التبرير القضوي كما سبق = فالمهم هنا أن لدىٰ المحقق وطالب المنطق الدليل الصالح لدعم الاعتقاد، بغض النظر عن كيفية توصلهما إلىٰ اعتقادهما.

(٢) يقول إيان إيفنز: «كثير من معتقداتنا مؤسس علىٰ معتقدات أخرىٰ. بعض هذه المعتقدات مؤسس علىٰ الخبرة الحسية وبعضها مؤسس علىٰ الذكرة الواضحة. وهناك معتقدات أخرىٰ بعضها مؤسس علىٰ الرغبات، المخاوف، الغرور، التحيز، إلىٰ غير ذلك من الحالات الإبستمولوجية سيئة السمعة. وربما بعض معتقداتنا ليس مؤسسًا علىٰ شيء. هذه العلاقة بين المعتقد وبين أساسه تدعىٰ: العلاقة التأسيسية The Basing Relation، وهي تعلب دورًا هامًّا في =

التي عند إضافتها لمثيل التبرير القضوي ينتج مثيل التبرير الدوكسي.

الرأي السائد هو أن العلاقة التأسيسية سببية[1]، فدليل الطالب علىٰ الاعتقاد بأن (الحجة صالحة) هو السبب الذي يجعله يعتقد، وليس هكذا الحال في الطرق غير القياسية المنحرفة. الرد علىٰ هذا الاعتراض الذي يلتمس التمييز بين التبرير القضوي والدوكسي = يستدعي، بناء علىٰ ما سبق، أن يقدم الشخص رؤية وافية عن العلاقة التأسيسية، ولم تصاغ حتىٰ

= محاولاتنا اليومية لفهم لماذا نتصرف ونفكر علىٰ النحو الذي نتصرف ونفكر به. وهي أيضًا تلعب دورًا تنظيريًا هامًا في الإبستمولوجيا؛ حيث إن الفكرة الشائعة أن الاعتقاد لكي يكون مبررًا بواسطة دليل فلا بد علىٰ الأقل من أن يكون مؤسسًا علىٰ ذلك الدليل. فإذا كان اعتقادك مؤسسًا علىٰ (م) إذن فأنت ميال إلىٰ التخلي عن معتقدك إذا فقدت (م). فالاعتقادات تصمد أو تسقط بحسب أساسها». (اهـ).

أنظر: Ian Evans, *The problem of the basing relation*, Springer 2012.

وهذا يعني أن كون الشخص يملك دليلًا قويًا علىٰ اعتقاد ما لا يجعله مبررًا حتىٰ يكون اعتقاده مبنيًا علىٰ ذلك الدليل لا غير، وهذا الاعتبار عندما يضاف إلىٰ التبرير القضوي ينتج التبرير الدوكسي كما ذكر الكاتب.

(١) تنقسم العلاقات التأسيسية إلىٰ: النظريات السببية، والنظريات الاعتقادية. والكاتب هنا استعمل الأولىٰ، انظر المرجع السابق.

الآن مثل هذه الرؤية الوافية[1].

هناك إجابة بديلة لهذه الأمثلة وهي ببساطة أن تقبل الدرس المستفاد منها. ذلك أن المرأ قد يتقبل أن مثل هذه الأمثلة تُظهر أننا في حاجة لتطوير فكرة الدعم الدليلي التي لا تنشد فقط العلاقات المنطقية بين دليل الشخص والقضايا. قد يُرىٰ، علىٰ سبيل المثال، أنه يتوجب علىٰ الشخص، بمعنىٰ ما، أن يفهم أو يدرك العلاقة المنطقية أو الاحتمالية بين دليله والقضية حتىٰ يصلح دليله لدعم تلك القضية. والدليلية تسمح بمثل هذه الاحتمالات.

---

(١) يؤكد ايفنز علىٰ ذلك في مقالة (العلاقة التأسيسية) فيقول: «بذل الإبستمولوجيون فيما مضىٰ مجهودًا طيبًا لمحاولة تحليل العلاقة التأسيسية. لكن لم تقدم رؤية مرضية معينة، وقد أهمل المشروع علىٰ شكل واسع بعد ذلك. وقد بدأ إبستمولوجيون حدثاء يتوقون لنظرية ملائمة للتأسيس. توماس كيلي في ورقته التي نشرت في مجلة عام (٢٠٠٢) وكانت عن العقلانية، استخدم العلاقة التأسيسية بصورة مكثفة لكنه ندب عدم وجود نظرية جيدة في العلاقة التأسيسية. وهاهو بريور عام (٢٠٠٥) في مدونته (الشكوك اليقينية) يقول: أظل أصل إلىٰ نقاط في عملي الخاص أو في مشاريع طلابي أقول فيها: يا إلهي، بالتأكيد سيكون مفيدًا أن نحصل علىٰ رؤية أكثر إقناعًا للعلاقة التأسيسية عن ما هو قائم الآن».(ا هـ) انظر المرجع السابق.

(جـ) المناشدة الأساسية للديونطولوجي :Essential Appeals to Deontology

الرأي القائل بأن التبرير في جوهره مفهوم أخلاقي ديونطولوجي يدفع إلىٰ الاعتراضات الثلاثة التالية. وفقًا للمفهوم الديونطولوجي للتبرير الإبستمولوجي، فإن علىٰ الشخص واجبًا فكريًا، أو مطلبًا، أو إلزامًا، أن يعتقد بطريقة قابلة للتبرير. وعادة ما يرىٰ الديونطولوجيون أن الناس يحمدون أو يلامون علىٰ اعتقادهم أو عدم اعتقادهم بحسب هذا الواجب أو الإلزام.

i- الوجوب الأخلاقي يستلزم الإمكان Ought Implies Can :

يرىٰ كثيرون أن المفهوم الديونطولوجي للتبرير الإبستمولوجي يستلزم أن الشخص يتوجب عليه الاعتقاد بقضية فقط إذا كان بإمكانه أن يعتقد بها[١]. بعبارة أخرىٰ: يجب أن .

---

(١) هذا الاعتراض يعتمد علىٰ مدىٰ حدود القدرة البشرية تجاه تشكيل أو تكوين الاعتقادات، وطبقاً له فإن الاعتقاد بالقضايا يمكن أن يبرر فقط إذا كانت القدرة علىٰ تشكيل الاعتقاد داخلة ضمن نطاق حدود المقدرة البشرية. وتذهب الدليلية إلىٰ أن الموقف الاعتقادي للشخص مبرر إذا تلاءم هذا الموقف الاعتقادي مع دليل الشخص. لكن في بعض الحالات قد يتلاءم دليل الشخص مع الموقف الاعتقادي تجاه القضية مع كونه لا يملك تحكمًا إراديًا علىٰ =

= تكوين أو تشكيل هذا الاعتقاد تجاه تلك القضية. إذن بعض المواقف المتخذة اللاطوعية مبررة طبقًا للدليلية، وهذا يعني أن الدليلية باطلة. ذلك أن مفهوم الواجب الأخلاقي (المفهوم الديونطولوجي) للتبرير الإبستمولوجي يستلزم أن يكون الناس قادرين علىٰ الاعتقاد طواعية كمقدرتهم علىٰ القيام بالأفعال الإرادية (كتشغيل مفتاح مصباح الغرفة مثلًا)، ولولا ذلك لما صح أن يلام الناس أو يمدحوا (إبستمولوجيًا) بسبب مواقفهم الاعتقادية، فالشيء الذي لا قدرة للإنسان علىٰ فعله طواعية خارج عن إطار التقييم. فإذا كان الاعتقاد يختلف عن الأفعال الإرادية في كونه غير مقدور عليه طواعية كان المفهوم الأخلاقي للتبرير الإبستمي باطلًا؛ وعليه فإن الدليلية بما تحمله من مفهوم تقييمي ديونطولوجي باطلة أيضًا. يرد كوني وفيلدمن: «بأن المواقف الاعتقادية ليست في حاجة لأن تكون صادرة عن تحكم طوعي حتىٰ تكون صالحة للتقييم الإبستمولوجي. والأمثلة تؤكد علىٰ أن الاعتقادات من الممكن أن تكون لا طوعية وفي الوقت نفسه موضوعًا للتقييم الإبستمي. علىٰ سبيل المثال: نفترض أن شخصًا يعتقد بطريقة عفوية لا طوعية أن مصباح الغرفة مضاء، كنتيجة للنوع المألوف من الأدلة الحسية المقنعة تمامًا. هذا الاعتقاد من الواضح أنه مبرر، بغض النظر عن ما إذا كان الشخص لا يستطيع طواعية أن يحصل علىٰ هذا الاعتقاد أو أن يفقده أو يجري تعديلًا علىٰ العملية الإدراكية التي قادت إلىٰ هذا الاعتقاد. والاعتقاد غير المبرر يمكن أيضًا أن يكون لا إراديًا. الشخص المصاب بالبارانويا ربما يعتقد من دون أي أدلة تدعم اعتقاده أنه يُتجسس عليه. هذا الاعتقاد قد يكون نتيجة لرغبة لا طوعية في أن يتلقىٰ اهتمامًا خاصًا. في هذه الحالة فإنه من الواضح أن الاعتقاد غير مبرر إبستمولوجيًا حتىٰ لو كان غير طوعي ولا يستطيع الشخص أن يغير العملية التي قادت إليه. =

الشخص قادرًا علىٰ الاعتقاد في (ق) حتىٰ يكون مبررًا في اعتقاده في (ق). (العبارة الثانية للمسألة أكثر سلاسة، حيث وضعت جانبًا المسائل المتعلقة بالنزعة الطوعية الدوكسية[1]

= الرأي المقابل الذي يذهب إلىٰ أن الاعتقاد الطوعي الإرادي فقط هو الصالح لأن يقيم إبستمولوجيًا، بأن يعتبر مبررًا أو غير مبرر، قد يبدو معقولًا إذا خلطنا بين موضوع الدليلية (الذي هو تقييم الموقف الاعتقادي) وتقييم الشخص نفسه. فالشخص يستحق الثناء أو اللوم علىٰ كونه في حالة اعتقادية معينة فقط إذا كانت هذه الحالة تحت سيطرة الشخص. الشخص الذي يعتقد بصورة لا طوعية في حضور الأدلة الراجحة أن مصابيح الغرفة مضاءة لا يستحق الثناء علىٰ هذا الاعتقاد. مع كون الاعتقاد بالرغم من ذلك مبررًا. الشخص الذي يعتقد أنه تحت المراقبة ويتجسس عليه كنتيجة لرغبة لا طوعية لا يستحق اللوم علىٰ هذا الاعتقاد. لكن هناك حقيقة بخصوص الجدارة الإبستمولوجية لاعتقاده وهو أن اعتقاده من الناحية الإبستمولوجية قاصر؛ فهو اعتقاد قائم في غياب الأدلة الكافية وبالتالي فهو غير مبرر». (ا هـ).

هناك اعتراضات أخرىٰ تحت هذا البند وردود متنوعة لم يتطرق إليها الكاتب للنظر فيها يرجع إلىٰ:

Earl Conee and Richard Feldman, Evidentialism: *Essays in Epistemology*, (Oxford: Clarendon Press, 2004), p84-86. p166-185.

(١) النزعة الطوعية الاعتقادية Doxastic Voluntarism : مذهب فلسفي طبقًا له فإن الناس لديهم تحكم طوعي اختياري علىٰ تشكيل وتكوين معتقداتهم. وقد تم التطرق إلىٰ بعض هذه المسائل -التي أشار إليها الكاتب- المتعلقة بالنزعة الطوعية الاعتقادية في التعليق السابق.

Doxastic Voluntarism). بعض القضايا عويصة ومعقدة للغاية بالنسبة إلىٰ شخص معين ذي قدرات فعلية معينة أن يتفكر فيها، وهناك قضايا أخرىٰ مجرد احتمالية التفكر فيها أمر معقد للغاية بالنسبة إلىٰ البشرية. ويبدو من الخطأ القول إن الشخص مبرر في اعتقادة أن هذه القضايا المعقدة للغاية صادقة. ولكن يظهر أن (EVI) تشير إلىٰ أن الشخص من الممكن أن يكون مبررًا في اعتقاده بمثل هذه القضايا المعقدة للغاية، لا سيما في ضوء نظريات الدليل والدعم الدليلي التي سبق الكلام عنهما في القسم ٢د أعلاه. فإذا كانت (EVI) تأتي بهذه النتيجة؛ فقد نستنتج إذن أن الدليلية باطلة. ولهذه الحجة مقدمتان:

الأولىٰ: أن (EVI) تستلزم إمكان كون الشخص مبررًا في اعتقاده بقضية يستحيل أن يتفكر فيها[1].

---

(١) مثال: نفترض أن شخصًا يعتقد صدق نظرية أينشتاين في النسبية العامة، ويعلم أن أحد الأدلة علىٰ النظرية أن مدار كوكب عطارد له سبق أو تقدم في أقرب نقطة يقارب فيها الشمس، لكنه لا يستطيع أن يتفكر في النظرية نفسها لوعورتها عليه، ثم هو أيضًا لا يفهم هذا الدليل الذي معه، ولا يفهم كيف يدعم هذا الدليل النظرية. يزعم المعترض أن مثل هذا الشخص، طبقًا للدليلية، مبرر في اعتقاده. فهو وإن كان لا يستطيع فهم النظرية، ولا التفكر فيها، ولا التفكر في الدليل الذي معه، ولا يعي كيفية دعم دليله للاعتقاد في صدق النظرية؛ لكنه علىٰ أية حال يعتقد في صدق قضية يملك عليها دليلًا صالحًا لدعمها. فإذا =

الثانية: إذا كانت المقدمة الأولىٰ صادقة؛ فإن (EVI) باطلة؛ لأن الدليلية لا تستبعد ولا تستلزم مفهوم الحافز الديونطولوجي للتبرير الإبستمولوجي[1]. وبإمكان الدليليين أن يرفضوا بطريقة عقلانية كلتا المقدمتين.

الرؤىٰ القياسية للدليلية تنكر المقدمة الأولىٰ. وفقًا لتلك الرؤىٰ، فإن الطبيعة الملائمة للدعم الدليلي تستبعد احتمالية إمكان دعم دليل الشخص لقضية لا يمكنه أن يتفكر فيها. فالدعم الدليلي، بهذا المعنىٰ، مقيد. مسألة كون هذه النظريات الدليلية مقبولة أم لا تعتمد بشكل حاسم علىٰ ما إذا كانت الدليلية قادرة علىٰ تكييف هذا القيد بطريقة تأصيلية مبادئية أم لا. وهنا يمكن للدليليين أن يلتمسوا الاعتبارات الماوراء إبتسمولوجية فيما يتعلق بطبيعة التبرير الإبستمولوجي، وكذلك أن يلتمسوا الحدوس لمجموعة متنوعة كافية من الحالات. علىٰ سبيل المثال: المفهوم الديونطولوجي نفسه للتبرير من الممكن أن يحث ويساعد علىٰ

= كان ذلك كذلك؛ فإن الدليلية تستلزم أن يمدح الموقف الاعتقادي لهذا الشخص علىٰ الرغم من كونه لا يستطيع اعتبار القضية التي يعتقد صدقها.

(١) ولو كانت الدليلية تنص صراحة علىٰ استبعاد مفهوم الحافز الديونطولوجي للتبرير الإبستمي لما نهض هذا الاعتراض لكنها لا تنص علىٰ استبعاده كما لا تنص علىٰ استلزامه.

توضيح المفهوم الديونطولوجي المصاحب للدعم الدليلي. بالإضافة إلىٰ ذلك، يمكن التماس حالات مثل حالة مثال طالب المنطق لفليدمان من أجل توضيح كيف ينبغي أن تكون فكرة الدعم الدليلي مقيدة (انظر القسم ٣ب أعلاه). هذه الاعتبارات معًا يمكن أن تساعد علىٰ تحفيز النظرية الدليلية. وبهذه الطريقة يمكن للمرء أن يصوغ نسخة من الدليلية التي من الواضح أنه ليس فيها ما يلزم منه أن يكون الشخص مبررًا في الاعتقاد بقضية لا يستطيع التفكر فيها.

وعلىٰ النقيض من ذلك، فإن الدليلي الذي يرفض المفهوم الديونطولوجي للتبرير ربما يقبل إمكان أن يكون الشخص مبررًا في اعتقاده بقضايا معقدة للغاية لا يمكنه أن يتفكر فيها، وكنتيجة لذلك قد يرفض المقدمة الثانية من الحجة. مرة أخرىٰ، تسمح النظرية الدليلية نفسها بذلك. هذا الرد الثاني علىٰ الحجة في حاجة لأن يعزز باعتبارات ضد مفهوم الدافع الديونطولوجي للتبرير الإبستمولوجي، إلا أن النظر في هذا الأمر في هذه الدراسة التي تعتبر كمدخل سينحرف بنا بعيدًا جدًّا. النقطة الجوهرية التي أريد التأكيد عليها هنا هي: أن الدليلية لا تستبعد ولا تستلزم هذا المفهوم للتبرير الإبستمولوجي؛ لذلك كلتا الإجابتين تتسق مع النظرية.

ii- مطلب تجميع الأدلة An Evidence-Gathering Requirement:

يرىٰ البعض أن تبرير الاعتقاد يتوقف، في جزء منه علىٰ الأقل، علىٰ عملية الاستعلام التي قادت للاعتقاد. هناك طريقتان يمكن بهما توضيح هذا الأمر، وهما علىٰ النحو التالي:

قد يُرىٰ أن الاعتقادات التي تنجم عن (السلوك الإبستمولوجي المسؤول) هي فقط التي يمكن أن تبرر. وحتىٰ يكون الشخص مبررًا، طبقًا لوجهة النظر هذه؛ فإنه يتوجب عليه ليس فقط أن يتبع دليله، لكن أيضًا أن يجمع الأدلة بطريقة إبستمولوجية مسؤولة. أو بمعنىٰ آخر: يمكن القول إن الشخص لا يكون مبررًا في اعتقاده بالقضية إذا كان من السهل له اكتشاف (أو كان ينبغي له اكتشاف) دليل داحض لتبريره الحالي. ونركز هنا في المقام الأول علىٰ هذا المعنىٰ الأخير. عندما شرح فيلدمان الدليلية في كتابه الاستهلالي (Epistemology) قدم المثال التالي:

ذهب أستاذ جامعي وزوجته إلىٰ السينما لرؤية فيلم (حرب النجوم، الجزء ٦٨). وكان في يد الأستاذ الجامعي الصحيفة اليومية لذلك اليوم التي تحتوي علىٰ قوائم الأفلام ومواقيت عرضها في السينما. وكان يتذكر أن جريدة الأمس ذكرت: أن

فيلم (حرب النجوم، الجزء رقم ٦٨) سيعرض في تمام الساعة الثامنة. ولأنه يعرف أن الأفلام عادة تعرض في الوقت نفسه كل يوم؛ فقد اعتقد أن الفيلم سيعرض في يومه الحالي في الساعة الثامنة أيضًا. ولم ينظر في صحيفة اليوم. وعندما أتىٰ هو وزوجته للسينما، اكتشفا أن الفيلم قد بدأ من الساعة السابعة والنصف. وعندما ذهبا لشباك التذاكر ليشتكوا علىٰ تغيير الميعاد، تم إخبارهم بأن الميعاد الصحيح كان مدرجًا في صحيفة اليوم. فقالت زوجة الأستاذ الجامعي: كان ينبغي عليه أن ينظر في صحيفة اليوم، وأنه ليس مبررًا في اعتقاده أن الفيلم سيبدأ الساعة ٨. (٤٧).

كان لدىٰ الأستاذ دليل جيد لأن يعتقد أن الفيلم سيبدأ الساعة الثامنة، لكن الدعوىٰ هنا أنه لم يكن مبررًا في اعتقاده هذا؛ لأنه كان عليه أن يجمع الأدلة المعارضة (وكان بإمكانه ذلك بكل سهولة). الدليلية لا تأخذ في الاعتبار مسألة جمع الشخص للأدلة؛ ولذلك لا يمكنها أخذ هذا الحدس البدهي في الحسبان.

الدليلية هي نظرية عن الموقف التبريري الحالي للأشخاص تجاه القضايا والاعتقادات. فهي تقدم تعليلًا لما ينبغي أن يعتقده الشخص الآن، بحسب موقفه الفعلي. يرىٰ فليدمان أن هذا هو

السؤال الإبستمولوجي المركزي، فهو وحده الذي يقرر الموقف التبريري لاعتقادات المرء. هناك أسئلة أخرىٰ حول متىٰ ينبغي علىٰ الشخص أن يجمع مزيدًا من الأدلة، لكن هذه الأسئلة، كما يرىٰ فيلدمان، ينبغي أن نفرق بعناية بينها وبين الأسئلة المتعلقة بالتبرير الإبستمولوجي (Epistemology, 48). ولما كان الأمر كذلك؛ فإن الأستاذ كان يعتقد تمامًا كما ينبغي عليه أن يعتقد وقت ذهابه إلىٰ السينما. ونتيجة لذلك: يستنتج فيلدمان أن الدليلية تقدم الإجابة الصحيحة لهذه الحالة.

iii- واجب عدم اتباع الشخص لدليله Duties Not to Follow One s Evidence:

الاعتراض السابق علىٰ الدليلية يحاول توضيح أن امتلاك أدلة تدعم الاعتقاد في (ق) لا يكفي لأن يكون مبرر الاعتقاد في (ق). ويمكن أيضًا محاولة إظهار ذلك من خلال تقديم أمثلة لا تعتمد علىٰ فكرة شروط جمع الأدلة. وما يلي أحد الأمثلة علىٰ ذلك.

لنفترض أن بيل توصل لامتلاك أدلة دامغة علىٰ أن زوجته المتوفاة حديثًا كان لديها عشاق في أثناء فترة زواجهما. فلو اتجه للاعتقاد حيث ما يدعمه دليله، فسيلوم أبناءه ونفسه. ويمكننا أن نفترض فوق ذلك أنه حاليًا في حالة مضطربة جدًّا وغير مستقرة

نتيجة لما حل به وأن الاعتقاد بأن زوجته كان لديها عشاق سيؤدي به إلىٰ أن يؤذي أطفاله بصورة خطيرة قبل أن ينتحر. في مثل هذه الحالة من الواضح جدًّا أن بيل ينبغي عليه أن لا يعتقد أن زوجته كان لديها عشاق. أجل، قد نقول إن واجبه ألا يعتقد ما يدعمه دليله. وحيث إن الدليلية تستلزم أنه ينبغي عليه في الواقع أن يعتقد بأن زوجته قد خانته مع العشاق؛ إذن فالدليلية باطلة.

الرد النموذجي علىٰ هذا النوع من الأمثلة بأن نميز بين الأنواع المختلفة من المطالب، والواجبات، واللوازم، وأن نأخذ في الاعتبار أنه قد يحدث تعارض أحيانًا بينهم. علىٰ سبيل المثال: لدينا واجب إبستمي أن نتبع أدلتنا، ولدينا واجب عملي ألا نبحث دائمًا عن المزيد من الأدلة لكل قضية من القضايا التي نعتبرها، وقد يكون لدينا أيضًا واجب أخلاقي أن نعتقد أو لا نعتقد في قضايا معينة. في حين أن هذه الواجبات من الممكن أن تتعارض، مع ذلك تبقىٰ المطالب الأخلاقية والعملية الإبستمولوجية واجبة علينا. وعليه تكون الإجابة: أن بيل واجب عليه بالفعل إبستمولوجيًا أن يعتقد ما يدعمه دليله، لكن بالرغم من ذلك فإن لديه واجبات أخلاقية واحترازية أرجح أن يعتقد أن زوجته لم يكن لديها عشاق. وفي حين أن هذا الرد لا يثير

الجدل إلىٰ حد ما، فإن النقطة الهامة التي أؤكد عليها هنا أن مثل هذه الخطوة هي في نفسها أطروحة هامة في حاجة إلىٰ الدعم.

نحن في حاجة إلىٰ أن يبيِّن لنا بطريقة تعليلية مستقلة[١] an independently motivated way: لماذا يتعين علينا أن نعتقد أن هذه الأمور ينبغي أن تفهم بهذه الطريقة بدلًا من فهمها بطريقة أخرىٰ.

(هـ) الرد البرجماتي A Pragmatic Reply:

اشتهر عن وليام جيمس William James الرأي القائل بأن امتلاك أدلة كافية ليس ضروريًا لأن يعتقد الشخص بطريقة مبررة. لاحظ جيمس أن مخاوفنا وآمالنا ورغباتنا (باختصار عواطفنا) تؤثر حقًا في ما نعتقد. فنحن لا نمضي قدمًا للالتقاء مع الأطروحة الدليلية لكليفورد، ولا ينبغي ذلك لنا.

بالإضافة إلىٰ ذلك، فنحن عندما نواجه خيار أن نفعل أو لا نفعل، لا يسعنا إلا اختيار هذا أو ذاك؛ فالاختيار قسري. وإذا أخفقنا في اتخاذ القرار فلا مفر من اعتناق أحد الخيارين.

---

(١) أي بطريقة كلية لا يكون باعثها مجرد تلافي مثال معارض جزئي معين للنظرية حتىٰ لا تسقط. ويطلق علىٰ هذه الفروض العينية المساندة للنظرية بطريقة غير مستقلة في باعثها: Ad hoc hypotheses.

في مثل هذه المواقف، من الممكن أن يكون مسموحًا للشخص أن يعتقد قضية في غياب الأدلة الكافية. بشكل أكثر تحديدًا، يرىٰ جيمس أنه متىٰ ما واجهنا خيارًا من الخيارات القسرية المباشرة البالغة الأهمية أن نعتقد بقضية أو لا نعتقد بها = فإنه لا يمكن حسم الأمر علىٰ الأساس الفكري وحده؛ بل إنه من المسموح لنا أن نقرر علىٰ أساس من طبيعتنا العاطفية. (٥٢٢).

لننظر علىٰ سبيل المثال إلىٰ قضية: (الله موجود). أن تعتقد أو لا تعقتد أن الله موجود هو خيار قسري وبالغ الأهمية. أما إنه قسري؛ فلأنه ليس بإمكاننا إلّا أن نختار أحد الخيارين. فالإخفاق في حسم القرار هو في الواقع اختيار لعدم الاعتقاد بأن الله موجود. وهو بالغ الأهمية نظرًا لأنه فرصة فريدة للحصول علىٰ شيء عظيم في سموه، وواحد فقط من الخيارين، وهو الاعتقاد، سوف يوصل إلىٰ هذا الخير الأسمىٰ. إذن، علىٰ نقيض الدليلي، يرىٰ جميس أن الشخص يمكن أن يعتقد أن الله موجود بطريقة قابلة للتبرير في غياب الأدلة الداعمة إذا كان الاعتقاد بأن الله موجود والإخفاق في الاعتقاد بأن الله موجود = خيارين حيين للمرء.

مرة أخرىٰ، يمكن للدليليين هنا أن يردوا من خلال مناشدة التمييز بين الأنواع المختلفة من التبرير. فمن الممكن أن يكون

الشخص مبررًا أخلاقيًا أو برجماتيًا في اعتقاده ضد ما يدعم دليله، لكن ذلك لا يعني أن نقول: إنه مبرر إبستمولوجيًا في مثل هذا الاعتقاد. علىٰ سبيل المثال: يمكن للدليليين أن يبدؤوا بالتنبيه علىٰ أنه (بمعنىٰ ما) معقول جدًّا أن ندع عواطفنا تؤثر في أفعالنا واعتقاداتنا. ربما يكون من مصلحة الشخص مثلًا أن يعتقد أن زوجته لا تخونه مع عشاق. قد نضع هذه النقطة بأن نقول: إن الشخص مبرر برجماتيًا في الاعتقاد أن زوجته لا تخونه مع عشاق. علاوة علىٰ ذلك، قد تكون الأمور علىٰ المحك حتىٰ إن مثل هذه الاعتبارات البرجماتية تفوق أو تترجح علىٰ أي اعتبارات إبستمولوجية لدينا. وبالتالي فإنه بالرغم من أن دليل الشخص لا يدعم الاعتقاد أن (ق) (وعليه فإن الشخص ليس مبررًا إبستمولوجيًا في اعتقاده أن (ق»، فقد يكون، مع أخذ جميع الاعتبارات، أكثر عقلانية بالنسبة إليه أن يعتقد أن (ق) بدلًا من أن لا يعتقد أن (ق)[1]. بالطبع لا شيء هنا يثير محتوىٰ

(١) يقول كوني وفيلدمان: الدليلية التي ندافع عنها لا شأن لها بالحكم الأخلاقي علىٰ المعتقدات. بدلا من ذلك، تذهب إلىٰ أن التبرير الإبستمولوجي للاعتقاد وظيفة الأدلة. ومن المحتمل أن توجد في بعض الحالات والظروف عوامل أخلاقية ترجح الاعتقاد بقضية لا يملك المرء عليها دليلًا. في مثل هذه الحالة قد ينحرف التقييم الأخلاقي للاعتقاد عن التقييم الإبستمولوجي المشار إليه =

الاعتقاد الذي نحن بصدده. ويمكن أيضًا بناء حالات مماثلة لمعتقدات دينية، وبعض الدليليين قد يرغبون في التركيز علىٰ الطبيعة الخاصة للمعتقدات الدينية ليردوا ردًّا مباشرًا علىٰ الحالة الدينية التي يطرحها جيمس.

والخلاصة: في حين أنه من الصحيح أن الاعتبارات غير الإبستمولوجية قد تفوق الاعتبارات الإبستمولوجية، فإن الاعتبارات الإبستمولوجية مع ذلك تبقىٰ. ففي حين أنه من غير المسموح إبستمولوجيًا أن نزدري واجباتنا الدليلية، لكننا نرىٰ أنه مسموح (بمعنىٰ ما) في حالات خاصة أن ننتهك هذه الواجبات. وبهذه الطريقة يمكن للدليليين أن يحاولوا الاستفادة

= في الدليلية. إنه لمن المتساوق مع رؤيتنا للدليلية أن هناك مظاهر للحياة من الأفضل للمرء فيها أن لا ينقاد من خلال الأدلة. وإذا أردنا أن نضرب مثالًا واضحًا نقول: إنه من المتساوق مع رؤيتنا للدليلية أن الناس من الأفضل لهم أن يأخذوا اعتقاداتهم الدينية علىٰ أساس الإيمان (بدلًا من أن يتركوا أمر معتقداتهم الدينية لما يؤدي إليه الدليل). وبالطبع إذا كانت هذه المعتقدات غير مبررة بالأدلة، فطبقًا للدليلية، تكون هذه المعتقدات غير مبررة إبستمولوجيًا، ومع ذلك قد تحتفظ هذه المعتقدات بقيم أخرىٰ يزعمها المدافعون عنها لكنها قيم غير إبستمولوجية. انظر:

Earl Conee and Richard Feldman, *Evidentialism: Essays in Epistemology*, (Oxford: Clarendon Press, 2004), p. 2.

من التمييز بين الأنواع المختلفة من التبرير من أجل محاولة إيجاد تفسير يقلل من شأن الحدوس التي تبدو داعمة للأطروحة العامة لجيمس، ولمزاعمه بخصوص العقائد الدينية علىٰ وجه الخصوص.

(و) اعتقاد بطلان النزعة الشكية بطريقة عقلانية[1] Rationally Believing Skepticism is False:

قدم كيث ديروز Keith DeRose مؤخرًا اعتراضًا له جذور في التحدي الفلسفي الذي تطرحه النزعة الشكية. وبإمكاننا أن نميز هنا بين حجتين منفصلتين:

أولًا: يرىٰ ديروز أن الدليلية تبدو غير قادة علىٰ بيان الدرجة التي يكون عندها مبررًا في اعتقاده بخطأ سيناريوهات شكية معينة (٧٠٣-٧٠٦). ترجع الحجة الخاصة التي قدمها ديروز إلىٰ حدوسه السياقية. ومن المهم أن نلاحظ هذا البعد السياقي لحجة ديروز في سياق مناقشة نظريات الدليلية بوجه عام، وسوف أجعله مرجعًا أدناه.

يرىٰ ديروز أن الناس مبررون لدرجة مقبولة لحدٍ كبير في

(١) يهدف هذا الاعتراض إلىٰ إثبات أن الدليلية لا تستطيع رفض فرضيات النزعة التشكيكية بطريقة عقلانية مبررة.

اعتقاد أنهم ليسوا عبارة عن أمخاخ في أوعية BIVs، وهو يرىٰ أن أي نظرية صحيحة في التبرير الإبستمولوجي يجب أن تفسر الدرجة الجوهرية التي يكون الناس بها مبررين في الاعتقاد. فمن أجل أن تكون الدليلية نظرية صحيحة في التبرير، يجب أن تبيِّن كيف يدعم الدليل الذي يملكه الناس في العادة إلىٰ حدٍ كبير الاعتقاد بأنهم ليسو أمخاخًا في أوعية. يزعم ديروز أن هذا لم يحدث حتىٰ الآن، وهو يشك في قدرة الدليلية علىٰ إنجاز هذه المهمة علىٰ نحو مُرضٍ.

ثانيًا: يزعم ديروز أن هذه الإشكالية تسلط الضوء علىٰ تعقيد البنية الأساسية لمفهوم الدليل. باختصار، يرىٰ أننا، في أي وقت معطىٰ، لا نملك «مجموعة واحدة بسيطة من الأدلة التي تشكل» الدليل الذي نملكه (٧٠٤). علىٰ سبيل المثال: يبدو كما لو أن اعتقادي بأن لي يدين هو دليل بأنه لي يدان بالفعل، ومن الممكن أن يستخدم ليدعم قضايا أخرىٰ مختلفة - علىٰ سبيل المثال: القضية أنني لم أفقدهما مؤخرًا في قتال. ولو كان دليلًا جيدًا علىٰ أنني أملك في الواقع وأنه يمكنني استخدامه، فسيبدو إذن أنه ينبغي أن أكون قادرًا علىٰ التماسه في إثبات أني لست مخًا (بلا يد) في وعاء. ويبدو أنه ينبغي أن لا يثير الجدل أن دليل الشخص يُبرر صاحبه في اعتقاده أن هذا السيناريو التشكيكي

كاذب، لكن تبرير إنكار مثل هذا السيناريو التشكيكي أصعب من ذلك بكثير. اعتقادي بأني أملك يدين يبدو ظاهريًا أنه لا يمكن أن يبرر القضية: أني لست مخًا (بلا يد) في إناء. والخلاصة: عندما تناقش بعض المواضيع، فإن اعتقادي أني أملك يدين دليل يمكنني التماسه، وعندما تناقش مواضيع أخرىٰ يبدو أنه ليس دليلًا يمكنني استخدامه. الدليلية مدينة لنا بتفسير لهذا الأمر[1].

وكما هو الحال مع معظم الاعتراضات التي ذكرت هنا، فإن قوة النقاط التي أثارها ديروز ستتباين بحسب الإصدار المقترح للدليلية. المفاهيم المركزية لكل من (الدليل) و(الدعم الدليلي) يجب أن تكون موضحة، ويجب أن تكون موضحة بطريقة تسمح باستنتاجات معقولة عن تقييمات الناس النموذجية لسيناريوهات النزعة الشكية. وكما تم توضيح الدليلية في القسم ٢ أعلاه، فإن الشخص قد يتبنىٰ نسخة سياقية أو غير سياقية من الدليلية. وهذا الأمر تحديدًا من المهم جدًّا ملاحظته؛ لأن نوعية الاعتبارات نفسها المتعلقة بالنزعة الشكية التي يلتمسها ديروز تحفز السياقية بوجه عام والنسخ السياقية من الدليلية علىٰ وجه الخصوص. ترىٰ النسخة السياقية من الدليلية أنه في حال عدم

---

(١) وهنا يبدو البعد السياقي جليًا في حجة ديروز (راجع ما سبق من كلام عن النزعة السياقية وكيف عالجت فرضية BIV الشكية).

التطرق إلىٰ سيناريوهات النزعة الشكية في النقاش= فالناس مبررون لدرجة كبيرة في الاعتقاد أن سيناريوهات النزعة الشكية لا تحصل. كنتيجة لذلك، فإن حجة ديروز الأولىٰ أكثر أهمية ومعقولية إذا طبقت علىٰ النسخ غير السياقية من الدليلية.

الردود التقليدية علىٰ النزعة الشكية هي بالضبط تلك الردود المتاحة لدىٰ الدليليين غير السياقيين. علىٰ سبيل المثال: يمكن للدليليين غير السياقيين أن يستفيدوا من بعض مبادئ الإغلاق[1]

---

(١) مبدأ الإغلاق Closure Principle: هو مبدأ يقرر أن مجموعة معينة من العناصر مغلقة بالنسبة إلىٰ بعض العمليات أو القواعد؛ بمعنىٰ أن أداء هذه العملية علىٰ أي عنصر من عناصر المجموعة سيقودنا دائمًا إلىٰ شيء هو بالفعل في المجموعة. ويمكن التعبير عن مبدأ الإغلاق علىٰ النحو التالي: مجموعة العناصر (و) يقال عنها مغلقة في إطار العملية (ع) لكل عنصر (س). حيث (س) عنصر من المجموعة (و)، فإذا كانت (س) ترتبط بواسطة (ع) بأي عنصر (ج)؛ إذن (ج) عنصر من عناصر المجموعة (و).

لننظر، علىٰ سبيل المثال، في مجموعة الأعداد الطبيعية وعملية الجمع. إذا جاز التعبير فإن باب هذه المجموعة مغلق في إطار عملية الجمع؛ حيث إننا كلما جمعنا عددين طبيعيين قادنا ذلك إلىٰ عدد طبيعي؛ أي إلىٰ شيء هو بالفعل في المجموعة. وعلىٰ العكس من ذلك، عندما تكون المجموعة ليست مغلقة في إطار عملية معينة يبقىٰ الباب مفتوحًا حتىٰ إذا أجريت العملية قد نصادف بعناصر من غير المجموعة. علىٰ سبيل المثال: مجموعة الأعداد الطبيعية ليست مجموعة مغلقة في إطار عملية الطرح؛ فإذا طرحنا عددًا طبيعيًا من آخر =

. .

. . . .

= فالنتيجة قد تكون عددًا من خارج المجموعة (قد تكون عددًا سالبًا). مثال آخر: مجموعة من القضايا (ق) مغلقة في إطار الاستنباط. فإذا كانت القضية (ق) تستلزم (ض)، بمعنىٰ أن (ض) قابلة لأن تستنبط من (ق)؛ إذن (ض) قضية. (لأن القضايا ببساطة لا يمكن أن يلزم عنها إلا قضايا). وإذا زدنا قيد (الإبستمولوجي) وقلنا: (مبدأ الغلق الإبستمولوجي Epistemic Closure Principles كان المقصود بالمبدأ الإبستمي الشرط الذي يتضمن مفاهيم معرفية مثل: (التبرير، المعرفة، كونك في وضع يمكنك من أن تعرف، كونك مبررًا، امتلاك حالة إبستمولوجية إيجابية، كونك متيقنًا، إلخ) وفيما يلي بعض الأمثلة التي تشملها المبادئ الإبستمية: (إذا كنت مبررًا في الاعتقاد في قضية فأنت إذن في موضع يمكنك من معرفتها، إذا كانت القضية يقينية بالنسبة إليك فأنت إذن تعرفها، إذا كنت تعرف قضية إذن فلدىٰ هذه القضية حالة إبستمولوجية إيجابية بالنسبة إليك، وهكذا). وعليه فإن مبدأ الغلق الإبستمي Epistemic Closure Principles: هو المبدأ الإبستمولوجي الذي يحدد مجموعة في إطار مفهوم إبستمولوجي معين، بحيث تكون المجموعة مغلقة تحت هذا الإطار. وإذا كان هذا المفهوم الذي يشكل الإطار المغلق يتضمن فكرة الاستنباط بالاستلزام من عناصر هذه المجموعة، نقول إن مجموعة الأشياء التي تعرفها مغلقة في إطار الاستلزام، ويمكن التعبير عن مبادئ الإغلاق الإبستمي بالمثالين النموذجين التاليين: (١) إذا كنت مبررًا في الاعتقاد في (ق)، و(ق) تستلزم (ض)؛ إذن أنت مبرر في الاعتقاد في (ض). (٢) إذا كنت تعرف (ق)، و(ق) تستلزم (ض)؛ فأنت إذن تعرف (ض).

ويرفض كثير من الفلاسفة المعاصرين مبدأ الإغلاق؛ حيث إننا في معظم حالات الاعتقاد ربما نخفق في الاعتقاد بما يستلزمه اعتقادنا الفعلي، وعليه فإذا كانت المعرفة نوعًا من الاعتقاد المبرر الصادق؛ فالمعرفة ليست مغلقة=

= تحت الاستنباط؛ حيث إننا قد نخفق في الاعتقاد بقضية تستلزمها قضية معروفة لدينا. فالناس لا يعرفون كل اللوازم المنطقية التابعة لمعتقداتهم.
والآن لننظر كيف يمكن توظيف مبدأ الإغلاق من قبل (غير السياقيين)كما أشار الكاتب. يسوق غير السياقيين حجتهم القائمة علىٰ مبدأ الغلق الإبستمولوجي علىٰ النحو التالي:
(١) أنا أعلم أن لدي يدين.
(٢) أنا أعلم أن لدي يدين يستلزم أنني لست مخًا بلا يدين في وعاء في واقع افتراضي اصطناعي.
(٣) إذا كنت أعلم شيئًا، وكنت أعلم أن هذا الشيء يلزم عنه شيء آخر، إذن فأنا أيضًا أعلم الشيء الآخر (إغلاق).
(٤) وعليه فأنا أعلم أنني لست مخًا بلا يدين في وعاء في واقع افتراضي.
سيجادل أصحاب النزعة الشكية في صحة المقدمة الأولىٰ وقد يلجأ غير السياقيين إلىٰ حجج مور G. E. Moore. في صدق قضايا الحس العام أو المشترك لإثبات صدق المقدمة الأولىٰ. فإذا علم المرء أن الحس المشترك لدىٰ الرجل العادي حقٌ، فيمكن أن يستنبط منه كذب الفرضيات التشكيكية ومنه يعرف أن الفرضيات الشكية كاذبة (بالإغلاق). ولكن هذا أيضًا محل نزاع، فأصحاب النزعة الشكية لا يسلمون لمور بصدق قضايا الحس العام ويرون في حججه مصادرة علىٰ المطلوب. انظر:

Robert Audi, The Cambridge Dictionary of Philosophy, (Cambridge University Press, 1999), p. 179.

John M. Collins, Epistemic Closure Principles, Internet Encyclopedia of Philosophy, (http://www.iep.utm.edu/epis-clo/)

تحاول توضيح وتفسير الدرجة التي عندها نعتقد أننا مبررون في اعتقادنا بكذب الفرضيات الشكية. وسواء ما إذا كانت مسألة نجاح هذه الاستراتيجيات مسألة خلافية أم لا، فإن مشكلة النزعة الشكية مشكلة صعبة وخطيرة، ولا يوجد حل مقترح خارج دائرة النزاع. فليس من المستغرب إذن أن يعترض معترض علىٰ نتائج تحدي أي نسخة من نسخ الدليلية للنزعة الشكية. والدرس الأساسي هنا: أن الدليلي في حاجة لتطوير تلك النتائج والدفاع عنها.

الفهم الأمثل لحجة ديروز الثانية أن تفهم علىٰ أنها مطلب لنظرية كافية وتامة النمو في الدعم الدليلي. فنحن نريد أن نعرف كيف تعمل الأدلة لتبرر المعتقدات. وهذا بالتأكيد مطلب سديد تمامًا، حيث إن الدليل والدعم الدليلي مفهومان مركزيان في الدليلية.

بحسب إحدىٰ الرؤىٰ القياسية، فإنه يمكنني أن ألتمس القضية: أني أملك يدين؛ كي أصل إلىٰ الاعتقاد بطريقة مبررة أنني لم أفقدهما في قتال، وتحديدًا لأنني مبرر في الاعتقاد بقضايا عن العالم الخارجي (بما في ذلك بالطبع قضية أنني أملك يدين). علىٰ الرغم من أنه عندما نحاول أن نظهر كيف أننا مبررون في الاعتقاد بأننا نملك يدين، فنحن، وبصورة واضحة،

لا يمكننا أن نلتمس حقيقة أننا مبررون في الاعتقاد بأننا نملك يدين. بل نحتاج إلىٰ التماس قضايا أخرىٰ، قضايا تبريرها أولي أو لا يعتمد علىٰ القضية التي هي محل الإثبات. كل هذا يبدو لا نزاع فيه، لكن هذا مجرد توضيح كيف يعمل الدليل لتبرير الشخص في اعتقاده بصدق قضايا معينة. بنية التبرير جزء من الدعم الدليلي، وسبب ذلك أن بعض القضايا أكثر أساسية من قضايا أخرىٰ، فلا نستطيع أن نلتمس تلك القضايا الأقل أساسية لنبرر بها القضايا الأكثر أساسية. لا يوجد عدم وضوح هنا، لكن هذا التفسير لا يساعد علىٰ توضيح سبب كون الرد علىٰ حجة ديروز الأولىٰ بالغَ الأهمية. القصة تعتمد علىٰ كون الشخص مبررًا بالفعل في اعتقاده ببعض القضايا الأساسية عن العالم الخارجي. من هنا علىٰ الدليلي أن يواجه أصحاب النزعة الشكية وبطريقة ما يفسر كيف أننا مبررون في الاعتقاد بأن فرضيات النزعة الشكية باطلة.

(٤) الخاتمة Conclusion:

تظهر المعالجة الموجزة للدليلية أنها إحدىٰ أنواع نظريات التبرير الإبستمولوجي. كل النظريات الدليلية تتحد في تصوير التبرير علىٰ كونه وظيفة الدليل الذي يقدمه الشخص كما صيغت في (EVI)، ومع ذلك فإن كثيرًا من الخيارت الواسعة التباين متاحةٌ لمن سعىٰ إلىٰ تطوير النظرية. هناك أفكار متنافسة حول أي من الحالات العقلية تعد كدليل، وتصورات مختلفة لمفهوم امتلاك الدليل، وطرق متعددة لفهم الفكرة الأساسية للدعم، بالإضافة إلىٰ طرق متنوعة لربط هذه المفاهيم الرئيسة الثلاثة. كثير من الاعتراضات التي بُينت أعلاه لا تنطبق إلا علىٰ بعض تلك الطرق لفهم النظرية. وهذا يسلط الضوء علىٰ الدور الذي يمكن أن تقوم به في محاولة وضع أطروحة دليلية متكاملة. وكما هو الحال مع النظريات في جميع مجالات الفلسفة، فإن مثل تلك الاعتراضات التي وضعت أعلاه تساعد في توجيه الفلاسفة نحو صياغة واعدة أكثر للنظرية. ويبقىٰ أن نرىٰ ما إذا كانت الدليلية يمكن أن تصاغ بطريقة لا تتغلب فحسب علىٰ كل تلك الاعتراضات ولكن أيضًا تساعدنا علىٰ تقديم أجوبة معقولة للأسئلة الإبستمولوجية المركزية الأخرىٰ.

(5) References and Further Reading:

* W. K. Clifford. The Ethics of Belief. *The Theory of Knowledge.* 3rd. ed. Ed. Louis P. Pojman. Belmont, CA: Wadsworth, 2003. 515-518.

* Cohen, Stewart. How to be a Fallibilist. *Philosophical Perspectives,* 2. Ed. James E. Tomberlin. Atascadero, CA: Ridgeview Publishing Co. ,1988. 91-123.

* DeRose, Keith. Ought We to Follow Our Evidence? *Philosophy and Phenomenological Research* 60 (2000): 697-706.

* Feldman, Richard. Authoritarian Epistemology. *Philosophical Topics 23.* 1 (1995): 147-169.

* Feldman, Richard. *Epistemology.* Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 2003.

* Feldman, Richard and Earl Conee. Evidentialism. Philosophical Studies 48 (1985): 15-34.

* Goldman, Alvin. *Epistemology and Cognition.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1986.

* Hume, David. *An Enquiry Concerning Human Understanding.* nd ed. Ed. Eric Steinberg. Indianapolis, IN: Hackett Publishing Co., 1993.

* James, William. The Will To Believe. *The Theory of*

Knowledge. 3rd. ed. Ed. Louis P. Pojman. Belmont, CA: Wadsworth, 2003. 519-526.

* Plantinga, Alvin. Reason and Belief in God. *Faith and Rationality*. Eds. Alvin Plantinga and Nicholas Wolterstorff. Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press: 1983. 16-93.

* Plantinga, Alvin. *Warranted Christian Belief*. New York: Oxford University Press, 2000.

* Russell, Bertrand. *Human Knowledge*: Its Scope and Limits. New York: Simon and Schuster, 1948.

a. More Advanced Studies

While this list in no way approximates comprehensiveness, the following are some additional helpful works on evidentialism in epistemology.

* Conee, Earl and Richard Feldman. *Evidentialism: Essays in Epistemology*. Oxford: Clarendon Press, 2004.

* This is, perhaps, the best single work available for exploring these issues in more detail, and it is by all accounts an excellent place to start. It includes their article, Evidentialism, which has come to be viewed as the definitive article on the theory. It also contains other previously published articles that not only examine particular aspects of the theory but also

defend favored versions as well as new, previously unpublished articles on the topic.

* Feldman, Richard and Earl Conee. Internalism Defended. Epistemology: *Internalism and Externalism.* Ed. Hilary Kornblith. Malden, MA: Blackwell Publishers, 2001. 231-260.

* Much that has been written on the internalism and externalism debate in epistemology is very relevant to evidentialism. I choose to include only one such article here. Internalism Defended, argues that evidentialism is one internalist theory of justification that is able to overcome all of the common objections raised to internalist theories of justification. Both a version of this paper and an afterward is included in Conee and Feldman s book *Evidentialism: Essays in Epistemology.*

* Feldman, Richard. Having Evidence. *Philosophical Analysis.* Ed. David Austin. Boston: Kluwer Academic Publishers: 1988. 83-104.

* This is a sustained examination of the crucial notion of having evidence. Feldman demonstrates just how vital it is, clearly lays out the complications and difficulties involved, and defends one particular interpretation. Reprinted with an afterward in

Evidentialism: Essays in Epistemology.

* Haack, Susan. *Evidence and Inquiry: Towards Reconstruction in Epistemology.* Cambridge, MA: Blackwell Publishers, 1993.

* This is a sustained explication and defense of a novel evidentialist theory of the structure of epistemic justification. Haack terms this theory, foundherentism, as it blends elements of coherentism and foundationalism. This book is helpful reading for those who want to gain a more complete understanding of competing theories of the nature of evidential support.

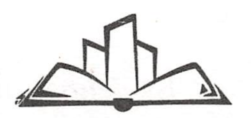
Author Information

Daniel M. Mittag

Email: dlmt@mail. rochester. edu

University of Rochester

U. S. A.



سلسلة ترجمات:

(١) حاوي الثورة المصرية.. دراسة أنثروبولوجية لظاهرة توفيق عكاشة (والتر أرمبرست)
ترجمة: طارق عثمان $٤

(٢) إسلام السوق (باتريك هايني)
ترجمة: عومرية سلطاني $٧

(٣) حركة كولن.. تحليل سوسيولوجي لحركة مدنية جذورها الإسلام المعتدل (هيلين روز ايبَو)
ترجمة: مروة يوسف/ أحمد العزبي $١٢

(٤) بناء شبكات الاعتدال الإسلامي
شيريل بينارد وآخرون $١٢

(٥) صعود الإسلام السياسي في تركيا (أنجيل راباسا واف/ ستيفن لارابي)
ترجمة: إبراهيم عوض/ أحمد العزبي $٧

(٦) الإسلام الديموقراطي المدني (الشركاء والموارد والاستريجيات) (شريل بينارد)
ترجمة: إبراهيم عوض $٦

(٧) دراسات في الفقه الإسلامي.. وائل حلاق ومجادلوه (وائل حلاّق - ديفيد ستيفن باورز)
ترجمة وتنسيق: د. أبو بكر باقادر / تدقيق ومراجعة: طاهرة عامر $١٣

(٨) وصف تاريخي لتحريف نصين مهمين من الكتاب المقدس: التثليث والتجسد (إسحق نيوتن)
ترجمة: هيثم سمير، هبة حداد، أحمد شاكر $٦

(٩) اللفياثان الإسلامي.. الإسلام وتشكيل سلطة الدولة (سيِّد فالي رضا نصر)
ترجمة: خالد بن مهدي $١٢

(١٠) ما هي الشريعة؟ (وائل حلاق)
ترجمة: طاهرة عامر - طارق عثمان $5

(١١) الإسلاميون والسياسة التركية.. دراسة في الهوية السياسية الإسلامية في تركيا (محمد حقان يافوز)
ترجمة: فهد حسنين $١٨

(١٢) تنظيم الدولة الإسلامية: رؤية من الداخل.. القوى العالمية الداعمة لخلافة داعش: نظرة في مستندات مقاتلي الدولة الإسلامية الأجانب (براين دودويل/ دانيال ميلتون/ دون راسلر)
ترجمة: صلاح حيدوري/ مراجعة: خالد مهدي .... كتاب إلكتروني

(١٣) سرقة الدول.. العودة إلى الذهب (د. أحمد كاميل ميرا)
ترجمة: عثمان إبراهيم التويجري $١٠

(١٤) مدخل إلى الدليليّة.. نظرية في التبرير الإبستمولوجي (دانيال إم ميتج)
ترجمة: محمد سيد سلامة $٣